الأمم المتحدة

A/73/PV.51

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة **٥١**

الأربعاء، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

نظرا لغياب الرئيسة، تولى الرئاسة نائب الرئيسة، السيد تن – باو (غيانا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ١٥ من جدول الأعمال

ثقافة السلام

تقرير الأمين العام (A/73/391)

مشاريع القرارات (A/73/L.43 و A/73/L.48 و A/73/L.52 و A/73/L.55)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش لعرض مشروع القرار A/73/L.43.

السيد إسلام (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/73/L.43، المعنون ”متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام“.

إن ثقافة السلام طموح للبشرية جمعاء. ويكمن تعزيز وترسيخ عقلية ثقافة السلام في صميم الإدارة الخلاقة للخلافات والانقسامات. ويمكن لثقافة السلام أن تصبح سبيلا موثوقا للحفاظ على السلام.

وعلى مر السنين، ظلت بنغلاديش ملتزمة بالقيم والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وعملت مع المجتمع الدولي من أجل تعزيز السلام وحمايته. وتظل حكومة رئيسة الوزراء، الشيخة حسينة، ملتزمة بالمسألة، وهي تشدد على أهمية الأخذ بنهج يشمل المجتمع بأكمله في سياقنا الوطني من أجل تعزيز ثقافة السلام. ومنذ عام ١٩٩٩، يسرت بنغلاديش هذا القرار البالغ الأهمية على مدار ١٩ سنة على التوالي. ومرة أخرى، نشكر الوفود على مشاركتها الفعالة في المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار في هذا العام.

ونحيط علما بالاهتمام المتزايد بمعالجة طائفة من المسائل ذات الصلة من خلال القرارات المقدمة في إطار هذا البند من

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

جدول الأعمال. كما إن الإشارة المتكررة إلى القرار الأصلي في القرارات اللاحقة توطد التزام الدول الأعضاء بالإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام. وفي هذا العام، يتضمن مشروع القرار الإضافات البارزة التالية:

أولا، يرحب مشروع القرار بالاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته رئيسة الجمعية العامة في ٥ أيلول/سبتمبر بشأن موضوع ”ثقافة السلام: مسار موثوق للحفاظ على السلام“. فقد أتاح الاجتماع فرصة للدول الأعضاء للتداول بشأن التفاعل والتكامل بين هذين المفهومين الأساسيين في الأمم المتحدة. وتم الإحاطة علما على النحو الواجب بموجز رئيسة الجمعية عن الاجتماع الذي نرى أنه يمكن أن يكون مرجعا مفيدا لعملنا الجماعي الرامي إلى إحداث طفرة في دبلوماسية السلام.

ثانيا، انطلاقا من روح الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الرئيسة، يسلم مشروع القرار بأنه ينبغي مراعاة الترويج لثقافة السلام في الجهود المبذولة لبناء السلام والحفاظ عليه والعكس بالعكس. كما يقر بإمكانية إسهام هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في تعزيز ثقافة السلام، عملا بالقرار ٢٧٦/٧٢ بعنوان ”متابعة تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام“. ونعتقد أن هناك مجالا للمزيد من الاستكشاف والتبسيط بشأن هذه المسألة من خلال المشاورات المستنيرة في جميع المحافل ذات الصلة.

ثالثا، ينوه مشروع القرار أيضا بإسهام ثقافة السلام في التوصل إلى نهج شامل ومتوازن لمكافحة الإرهاب، حيث أنه يتضمن إشارة إلى القرار ٢٥٤/٧٠ المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦ بشأن خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف. ومن الجدير بالذكر أن القرار ٢٨٤/٧٢ بشأن استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب يؤكد من جديد استمرار أهمية الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام.

رابعا، يشجع مشروع القرار الدول الأعضاء وكياناتِ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الفاعلة المعنية على النظر في إنشاء آليات لإشراك الشباب في تعزيز ثقافةٍ تُعلي قيم السلام والتسامح والحوار بين الثقافات والأديان، من بين مسائل أخرى. ويتيح ذلك فرصة لمواصلة استكشاف الترويج لثقافة السلام في سياق المناقشات الجارية بشأن الشباب والسلام والأمن، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥).

خامسا، ولئن كان مشروع القرار ينوه بالإسهام المهم الذي تقدمه كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة في تعزيز ثقافة السلام، فإنه يشير بوجه خاص إلى الأعمال التي اضطلع بها مؤخرا تحالف الأمم المتحدة للحضارات ومجموعة الأصدقاء التابعة له. ويجسد ذلك استمرار تأييد الدول الأعضاء للتحالف في الترويج لثقافة السلام من خلال الطائفة الكاملة من الأنشطة التي يقوم بها.

في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، سنحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، يطلب مشروع القرار إلى رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين إيلاء اهتمام خاص للاحتفال المناسب واللائق بعقد المنتدى الرفيع المستوى في العام المقبل في هذا التاريخ حيث سيكون فرصة لتجديد التزامنا المشترك بزيادة تعزيز الحركة العالمية من أجل ثقافة السلام. ونتطلع إلى العمل مع مكتب رئيس الجمعية العامة لجعل الحدثَ ناجحاً.

ونشكر بإخلاص الوفود المشاركة بالفعل في تقديم مشروع القرار، ونشجع الوفود الأخرى على أن تحذو حذوها قبل اعتماده لاحقا بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية لعرض مشروع القرار A/73/L.48.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية، بالنيابة عن الدول الأعضاء الـ ١٢٠ التي تشكل حركة بلدان عدم الانحياز، بعرض مشروع القرار A/73/L.48، المعنون ”اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام“

أشارت وفود عديدة إلى ضرورة الدفاع عن تعددية الأطراف في هذه الدورة للجمعية العامة،خلال المناقشة العامة، وفي مختلف اللجان، وفي الحوار الرفيع المستوي بشأن موضوع ”تجديد الالتزام بتعددية الأطراف: حوار رفيع المستوي بين رؤساء الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن“ في تشرين الأول/أكتوبر ومناقشة مجلس الأمن بشأن تعزيز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.8395).

أصرت حركة عدم الانحياز من جانبها دائما على ضرورة تعزيز تعددية الأطراف والدفاع عنها والنهوض بها، ولا سيما في ضوء الحالة الدولية الراهنة. ونستجيب أيضا لنداءات الأمين العام بجعل الأمم المتحدة أداة لزيادة الدبلوماسية من أجل السلام، مما سيساعد جهودنا الرامية إلى جعل منظمتنا مهمة للجميع. ولهذا السبب ناقش الوزراء في أيلول/سبتمبر الحاجة إلى الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة ومقاصد ومبادئ حركة عدم الانحياز، واعتمدوا بالإجماع إعلانا سياسيا للشروع في مشاورات بهدف تحديد هذا اليوم الدولي الهام.

تشكر الحركة جميع الوفود التي شاركت بصورة بناءة ونشطة في عملية التفاوض بشأن مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم. وقد جاء النص التوافقي ثمرة مشاورات غير رسمية شاملة وشفافة فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في أعقاب عملية المشاركة المتبادلة التي أخذت في الاعتبار مواقف جميع الوفود وشواغلها وتطلعاتها.

ونشكر جميع الدول الأعضاء التي قررت تبني مشروع القرار الهام هذا الذي جاء في الوقت المناسب. وننوه أيضا بمجموعة الدول الأفريقية، ومجموعة الدول العربية، ومجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، ورابطة أمم جنوب شرق أسيا، والجماعة الكاريبية، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، والوفود الصديقة الأخرى التي أعربت عن تأييدها لهذه المبادرة منذ بدايتها.

قررت الحركة، من قبيل إعادة تأكيد مبادئها والتزامها بتعزيز دورها بوصفها كيانا مناهضا للحرب ومحبا للسلام، أن تقدم مشروع القرار هذا في إطار البند ١٥ من جدول الأعمال المعنون ”ثقافة السلام“، اقتناعا منها بأنه سيسهم في جهودنا المشتركة الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار، والتنمية المستدامة، وتعزيز حقوق الإنسان.

نحن، الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، مقتنعون أيضا بأن نهج تعددية الأطراف والدبلوماسية يعزز ركائز الأمم المتحدة الثلاث، وأن اليوم الدولي المقترح يشكل وسيلة لتعزيز قيم منظمتنا، وتعزيز إيمان شعوبنا بمبادئ ميثاقنا التأسيسي، وإعادة تأكيد صلاحية القانون الدولي، والنهوض بهدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلام الدائم.

ما أن يُعتمد مشروع القرار، نؤكد التزامنا بالترويج ليوم ٢٤ نيسان/أبريل، وهو يوم تاريخي لحركتنا، باعتباره اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام من خلال الأنشطة التثقيفية، وزيادة الوعي العام. ونحن نؤيد مكتب رئيس الجمعية العامة في الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوي المقرر عقده في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩، بمشاركة الأمين العام، لتدشين اليوم الدولي المقترح. ونغتنم هذه الفرصة أيضا لنحض بكل احترام جميع الدول الأعضاء على المشاركة في هذا الحدث على أعلى مستوي ممكن.

في الختام، أود أن أنقل إليكم رغبة الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز البالغ عددها عضوا ١٢٠، وجميع مقدمي النص الذي ينص على اعتماد مشروع القرار A/73/L.48 بتوافق الآراء، مع مراعاة الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام. وبهذه الطريقة، سنتشاطر رسالتنا المتمثلة في الوحدة والتلاحم مع العالم.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوزبكستان ليعرض مشروع القرار A/73/L.52.

السيد إبراهيموف (أوزبكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني اليوم أن أقدم مشروع القرار A/73/L.52، المعنون ”التنوير والتسامح الديني“.

في البداية، أشكر جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مشاركتها النشطة والبناءة، وعلى إسهاماتها القيمة خلال المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار هذا.

في العام الماضي، خلال المناقشة العامة للدورة الثانية والسبعين للجمعية، اقترح رئيس أوزبكستان، شوكت ميرضيائيف، اعتماد مشروع قرار بشأن التعليم والتسامح الديني (انظر A/72/PV.5)، نظرا للتحديات الراهنة في ضمان التسامح بين اتباع الديانات المختلفة في مختلف أنحاء العالم.

وقد استندت مبادرته إلى تقاليد البلد العريقة وتجربته الإيجابية في ضمان التعايش السلمي بين ممثلي مختلف الديانات. وباقتراح مشروع القرار هذا، سعت أوزبكستان إلى القيام بدورها في النهوض بالتسامح والوئام الطائفي. إن مشروع القرار يتماشى تماما مع ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، والأحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وكما أوضح الرئيس ميرضيائيف، فان الهدف الرئيسي لمشروع القرار هو

”تعزيز حصول الجميع على التعليم والقضاء على الأمية والجهل. وسيتوخى تشجيع التسامح والاحترام المتبادل، وضمان الحرية الدينية، وحماية حقوق المؤمنين، ومنع التمييز ضدهم“ (A/72/PV.5، صفحة ٢٠).

من وجهة نظر أوزبكستان، يشجع مشروع القرار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة على مواصلة توسيع نطاق الأنشطة في مجال التعليم العام، وبذل الجهود لتحسين المناهج الدراسية والتركيز على تعزيز التسامح الديني. إن أهمية اعتماد مشروع القرار تعززها أيضا الحاجة إلى تعزيز العلاقات الودية والتعاون بين الدول والحاجة إلى مواجهة الراديكالية والتطرف، وهي قضايا تكتسي أهمية خاصة في عالم اليوم. وعلى نحو خاص فإن العمليات الدينامية للعولمة والتحول العميق الراهن لنظام العلاقات الدولية تتحدي المجتمع العالمي بطرق جديدة.

بالنظر إلى هذه الحالة المعقدة، يكتسي تعزيز الاحترام المتبادل للتنوع الثقافي والنهوض بالتسامح بين الناس وممثلي مختلف الطوائف أهمية حيوية، وله تأثير هائل على الدول الأعضاء. ولذلك يسعى مشروع القرار إلى حماية حرية الفكر والوجدان والدين من خلال تعليم التفاهم المتبادل، وعدم التمييز، والاحترام في جميع المسائل المتعلقة بحرية الدين عن طريق تعزيز المجتمع ككل، وتحقيق فهم أوسع لتنوع الأديان والمعتقدات والتاريخ للمجموعات الدينية المختلفة وتقاليدها ولغاتها وثقافاتها.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع القرار يدعو بالتحديد إلى تعزيز التعليم مع مراعاة ظرفين هامين. أولا، أن عدم الحصول على التعليم الجيد في عالم اليوم غالبا ما يؤدي إلى تطرف قطاعات معينة من المجتمع، ولا سيما في صفوف الشباب. ولا يمكننا ضمان الرخاء والتسامح في مجتمعنا إلا بدعم التعليم، وتعزيز الرغبة في المعرفة، والتحسين الذاتي للشباب. وفي هذا

الصدد، يشدد مشروع القرار على الدور الرئيسي لليونسكو في الإسهام في السلام العالمي عن طريق تعزيز التعاون فيما بين الدول من خلال التعليم والعلم والثقافة.

ثانيا، في العالم المعاصر، يكتسي الاضطلاع بحملة توعية عامة واسعة النطاق ترمي إلى رفض جميع مظاهر التطرف الديني أهمية خاصة. ولذلك، فإن مشروع القرار يسلط الضوء على الدور القيم الذي يؤديه تحالف الأمم المتحدة للحضارات في الإسهام في بناء عالم أكثر سلاما وشمولا على الصعيد الاجتماعي من خلال تشجيع زيادة التفاهم والاحترام بين الحضارات والثقافات والأديان والمعتقدات.

في الختام، نظرا لأهمية ضمان التسامح بين الأديان وكفالة التعليم للجميع، فإن بلدي يأمل بصدق أن يحظى مشروع القرار بتأييد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإجماع، وأدعوها أيضا إلى المشاركة في تقديمه. وأوزبكستان، من جانبها، على استعداد للتعاون الوثيق مع جميع الدول الأعضاء في تنفيذ مشروع القرار تنفيذاً عملياً، مما سيسهم في ضمان الوئام بين الأديان والنهوض بالتعليم، فضلا عن بلوغ غايات خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان لعرض مشروع القرار A/73/L.55.

السيد منير (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/73/L.55 المعنون ”تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“.

تفخر باكستان منذ عام ٢٠٠٤، جنبا إلى جنب مع الفلبين، بتيسير هذا القرار السنوي. وقد تطور هذا القرار، الذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء، على مر السنين فصار وثيقة هامة لتعزيز حوار حقيقي وبنّاء يتجاوز الاختلافات الثقافية والدينية. والقرار، الذي يُقدم في إطار بند ”ثقافة السلام“، يرمز بسبل شتى إلى التطلعات الخالدة التي تكمن وراء إنشاء الأمم المتحدة نفسها. ومع أننا نعمل جميعا، من خلال التفاعل والتبادل فيما بيننا في المنظمة، بوصفنا سفراء للحوار بين الثقافات والأديان، فإن هذه القرارات تمثل تذكيراً حاسما بأهمية المساعي الرامية إلى الجمع بين شعوب العالم.

إن العالم يقف عند مفترق طرق. وبدأت مسائل، كانت تُعتبر قد سُوّيت قبل عقود من الزمن، في الظهور مجددا. وتواجه الحاجة إلى التعاضد والتعاون فيما بيننا بوصفنا شركاء على قدم المساواة في هذا العالم المترابط الذي يتسم بالاعتماد المتبادل تحديات. وتتعرض تعددية الأطراف لهجوم غير مسبوق تشنه قومية شعبوية من نوع جديد، تنظر إلى العالم من منظور ضيق. وكراهية الأجانب وكراهية الإسلام آخذتان في التزايد وبات التنوع يُعتبر تهديدا على نحو متزايد. ويجري نشر الخوف علنا كوسيلة للتأثير في الرأي العام. ويستغل الغوغائيون والمتطرفون والإرهابيون الريبة والجهل السائدين بين مختلف الحضارات والأديان لتعزيز مصالحهم وإثارة الشقاق وتأجيج الكراهية.

ولذلك، فإن ثمة أهمية متزايدة لتعزيز التزامنا الجماعي بمثل التعايش السلمي العليا والنهوض بها عن طريق تشجيع عمل صناع السلام والقائمين على مد الجسور. ويجب علينا أيضا دعم الجهود التي تعزز الحوار والتفاهم على نحو سليم ومُجد بين جميع الأديان والحضارات من أجل إيجاد أرضية مشتركة وتحقيق تقارب في الآراء. وحيث أن الأديان والثقافات تستند إلى قيم خالدة تنفع البشرية، فإن ما يجمعها يفوق ما يفرقها. ويجب علينا أن نستفيد من تلك القيم المشتركة. ويبقى تنوعنا أهمّ مزايانا. إذ يتيح لنا أن نقدر أن هناك قيمة جوهرية وفائدة في التفاعل مع أولئك الذين نراهم مختلفين أو مع أتباع الأديان أو التقاليد الثقافية الأخرى. ولكن لتحقيق ذلك، يتعين علينا جميعا العمل معا والتكاتف من أجل القضاء على أشكال التحامل والقوالب النمطية والتحيزات والمشاركة في حوار بناء. كما يتعين

علينا أن نعيد التفكير في منظوراتنا من أجل تحقيق أهدافنا على نحو منظم ويشمل الجميع.

وهذا بالضبط هو ما يقوم به مشروع القرار هذا. فهو يعزز الحوار بين الأديان والثقافات ويشجع العاملين من أجل تحقيق السلام والوئام والاعتدال وتحسين التفاهم بين الناس ونشر ثقافة سلام عالمية. وفي هذا السياق، نقدر أيضاً العمل الهام الذي تضطلع به اليونسكو والإسهامات القيمة لتحالف الأمم المتحدة للحضارات، حيث يؤدى كلاهما عملا ممتازاً في تشجيع الحوار بين الأديان والثقافات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

وبالنيابة عن وفديْ باكستان والفلبين، أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء على اضطلاعها بدور فعال في المفاوضات في هذا العام وعلى زيادة إثراء النص بإسهاماتها القيمة. ونعرب أيضا عن تقديرنا لأولئك الذين تمكنوا من الانضمام إلينا في تقديم مشروع القرار، ونأمل أن يتمكن آخرون من القيام بذلك الآن. وباعتماد مشروع القرار هذا، نأمل أن تبعث الجمعية العامة برسالة قوية إلى من يحاولون استغلال خلافاتنا لمصلحتهم.

السيدة محمد جايني (بروني دار السلام) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء العشر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

نود بداية أن نشكر الأمين العام على تقريره المتبصر (A/73/391) وعلى إسهامات اليونسكو القيمة. وعلى نحو ما يورده التقرير بحق، ثمة حاجة ماسة ليس إلى السلام فحسب، بل أيضا إلى الالتزام الجماعي والعمل اللازمين للوفاء بمسؤوليتنا العالمية المشتركة، ولا سيما في ظل الخلفية العالمية الراهنة.

كما نغتنم هذه الفرصة لنشكر بنغلاديش وباكستان والفلبين على جهودها المبذولة لتيسير مشاريع القرارات المقترحة في إطار هذا البند. وبالإضافة إلى ذلك، نهنئ ممثل فنزويلا، الذي تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فضلا عن ممثل أوزبكستان، على عرض مبادرتيهما. ويسر الرابطة أن تشارك مرة أخرى في مناقشة هذا العام وأن تطلع المجتمع الدولي على ما تقوم به للنهوض بهذا المسعى النبيل.

تنعم منطقة جنوب شرق آسيا، التي يسكنها أكثر من ٦٠٠ مليون نسمة، بتعدد الأعراق والديانات واللغات والثقافات. وفي الواقع، لطالما كان تعزيز ثقافة السلام قيمة جوهرية من قيم رابطتنا منذ إنشائها قبل أكثر من ٥٠ عاما. وتواصل الرابطة دعم هذا المفهوم بقوة عن طريق تنفيذ رؤية جماعة الرابطة لعام ٢٠٢٥، التي تشمل تطلعنا المشترك إلى إيجاد جماعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا تقوم على القواعد وتشمل الجميع وموجهة نحو الإنسان ومتمحورة حوله وقادرة على الصمود.

وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم الرابطة بصون وتعزيز السلام الأمن والاستقرار بصورة دائمة في المنطقة، فضلا عن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية دون اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومعاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عالميا.

وتماشيا مع تحول التركيز العالمي على الوقاية، اعتمدت الرابطة في عام ٢٠١٧ الإعلان المتعلق بثقافة الوقاية من أجل بناء مجتمع سليم ومتناغم يشمل الجميع وينعم بالسلام ويمكنه الصمود أمام الأزمات. ويمثل الإعلان نقلة نوعية في تفكيرنا من شأنها أن تمكننا من أن نتصدى على نحو أفضل وبصورة شاملة للتحديات التي تعوق التنمية البشرية والاجتماعية المستدامة في المنطقة. وهو يعترف، على سبيل المثال لا الحصر، بضرورة دعم ثقافة الوقاية على نطاق ركائز الرابطة الثلاث، ويشمل ستة محاور هي: أولا، تعزيز ثقافة السلام والتفاهم بين الثقافات؛ وثانيا، تعزيز ثقافة احترام الجميع؛ وثالثا، تعزيز ثقافة الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات؛ ورابعا، تعزيز ثقافة القدرة على الصمود والعناية بالبيئة؛ وخامسا، تعزيز ثقافة اتباع نمط عيش صحي؛ وسادسا، تعزيز ثقافة تدعم قيم الاعتدال.

ونعتقد أن مبادرة الرابطة الرامية إلى تعزيز ثقافة الوقاية تُكمل خطة ثقافة السلام المستدام والوقاية في الأمم المتحدة ونتطلع إلى توثيق التعاون مع المنظمة لوضع مبادرات مشاريع مشتركة ترمي إلى تعزيز ثقافة الوقاية.

وتركز الرابطة أيضا تركيزا كبيرا على التعليم الجيد وغرس قيم التكاتف والوئام والتسامح في سن مبكرة جدا. ولدينا عدة مبادرات في هذا الصدد، مثل برنامج متطوعي الشباب التابع للرابطة، وهو منبر مخصص للمتطوعين الشباب يدعم تبادل الخبرات التعليمية، ويسعى إلى تنمية القدرات وتعزيز التفاهم بين الثقافات وحسن الجوار، ويعزز الشعور بالمسؤولية المشتركة.

وعلاوة على ذلك، سعدنا بالمشاركة في عقد المخيم الثاني للشباب المشترك بين الأديان في إندونيسيا في الشهر الماضي، وقد جمع المخيم بين مجموعة متنوعة من الشباب دينيا وثقافيا تنتمي إلى المنطقة الإقليمية للمشاركة في الحوار والمناقشات والحلقات الدراسية. ومن المؤكد أن هناك اهتماما كبيرا بجعل هذا المشروع متواترا، ونشجع المجتمع الدولي، ولا سيما شركاؤنا في الحوار، على التعاون مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا في دعم تلك المبادرة.

تشيد الرابطة بالعمل الذي تقوم به سائر المنظمات الإقليمية والدولية، ولا سيما الأمم المتحدة، من أجل تعزيز ثقافة السلام والتشديد على أهمية الحوار بين الثقافات والأديان. بالنظر إلى أن العام المقبل يصادف الذكرى السنوية العشرين لاعتماد الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام، فإن انعقاد المنتدى الرفيع المستوى المعني بثقافة السلام في أيلول/سبتمبر جاء في الوقت المناسب، وأتاح للمشاركين الفرصة لتبادل الآراء بشأن سُبل مواصلة تعزيز ثقافة السلام.

نرحب بالدور القيم لتحالف الأمم المتحدة للحضارات في تعزيز الحوار بين الثقافات، وزيادة التفاهم والاحترام بين الحضارات، والثقافات، والديانات، والمعتقدات. وتقدر الرابطة الدور الذي قامت به تركيا وإسبانيا في المنتدى العالمي الثامن الذي انعقد مؤخرا في نيويورك، بوصفهما راعيتي التحالف. كذلك فإن دعم الأمين العام المتين لتلك المبادرة موضع بتقدير كبير. وأخيرا، نود أن نعترف بالخدمة المتفانية والمساهمة البارزة اللتين قدمهما الممثل السامي المنتهية ولايته إلى التحالف.

وتواصل الرابطة دعم الجهود التي تبذلها اليونسكو، بما في ذلك من خلال خطة عملها للعقد الدولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢). ويسرنا أن نلاحظ التشديد على تسخير إمكانات وسائط الإعلام لتعزيز التفاهم والاحترام المتبادلين، وتعضيد التسامح والتعاون، فضلا عن إشراك الشباب والنساء في غرس ثقافة السلام.

في الختام، لا تزال الرابطة ثابتة في التزامها بالتمسك بثقافة السلام، على النحو المنصوص عليه في مبادئنا التأسيسية وميثاقها، وستواصل الاضطلاع بدور نشط في هذا المسعى. ونحن على استعداد للعمل جنبا إلى جنب مع جميع الشركاء الإقليميين والدوليين وإكمال عمل الأمم المتحدة تحقيقا لتلك الغاية.

السيد المجربي (ليبيا): لقد أحاط وفدي علما بتقرير الأمين العام (A/73/391) عن تعزيز ثقافة السلام، والحوار، والتفاهم، والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، والذي أوضح في الفترة المشمولة بالتقرير التركيز على منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، فضلا عن جميع عن التدابير المتخذة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

ارتبط مفهوم ثقافة السلام بأدبيات منظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها في عام ١٩٤٥. فقد ورد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة ما يلي:

> ”نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ونؤكد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان“.

اضطلعت أيضا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو (بدور حاسم في تبني موضوعات السلام وثقافة السلام في جميع برامجها وأنشطتها الدورية. وذلك انطلاقا من ديباجة اليونسكو، التي نصت على أنه ”بما أن الحروب تبدأ في عقول البشر، فإنه في عقول البشر يجب أن تغرس قيم الدفاع عن السلام“. إن قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٤٣ المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، المتعلق بثقافة السلام، يعتبر مرشدا عاما للحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي لدعم ثقافة السلام وتعزيزها. لذا جاء الربط بين كلمة الثقافة والسلام ليشكل مصطلحا حديثا في أدبيات بناء السلام.

كذلك نعلم جميعا أن المقصود بالسلام هو حالة من التوافق تتحقق بين طرفين إذا توافر الانسجام وعدم وجود العداوة. وتشير الأدبيات إلى أن السلام حالة من الوئام والأمن والاستقرار الذي يسود الأسرة والمجتمع والعالم ليتسنى تحقيق التطور والازدهار للجميع. من هذا المنطلق، علينا جميعا أن نعمل من أجل تحقيق المفاهيم الثلاثة للسلام، أي صنع السلام، وهو مساعدة أطراف النزاع في التوصل إلى اتفاق تفاوضي؛ ومفهوم حفظ السلام يتعلق بمنع أطراف النزاع من الاقتتال؛ ومفهوم بناء السلام – يعني تهيئة الظروف اللازمة للمجتمع لكي يتمكن من العيش في سلام. وهذا ما يهمنا هنا، حيث يشمل عدة طرق، من قبيل تثقيف الناس بشأن حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية، وزيادة المعونة، وتحقيق التضامن الاجتماعي.

يتطلب تعزيز ثقافة السلام بين الناس من الجميع رص الصفوف في مواجهة صنوف التطرف الفكري بجميع أشكاله ومظاهره، مثل استبعاد الآخرين والتحريض على القتال. ويتم ذلك من خلال تربية النشء الجديد والاهتمام بالمؤسسات التعليمية. ويجب تفعيل دور وسائط الإعلام المختلفة والوسائل التقنية الحديثة

إن مفهوم السلام لا يعني فقط إنهاء الحروب، نعم، لا يعني فقط إنهاء الحروب، بل عملية مستمرة، تحتاج كما أسلفنا إلى التربية على مجوعة القيم والمبادئ من أجل بناء ثقافة السلام التي تحقق الاستقرار للمجتمعات البشرية وتشكل مصدرا للقوة والازدهار.

جميعنا نعلم أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ملتزمة بتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة. وشددت على أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون السلام والأمن، ولهذا يجب علينا أن نعمل معا من أجل الإسراع في تحقيق الهدف ١٦ الذي يرمي إلى ضمان اتخاذ قرارات استجابية وشاملة وتشاركية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة. ونشدد على أنه ينبغي للحكومات والمجتمع الدولي والمجتمعات المحلية أن تعمل معا لتنفيذ حلول دائمة لإنهاء العنف، وتحقيق العدالة وضمان مشاركة تشمل الجميع.

إن تعزيز ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان من أجل السلام لا يعني انصهار الأديان والعقائد، أو حتى الثقافات في بوتقة واحدة. بل أن الحضارة هي القبة التي تحتوي الديانات وثقافات الشعوب. والهدف من الحوار بين الحضارات هو دراسة الأسباب الجذرية للاختلاف ومعالجتها، وتعلم أخلاق الاختلافات، وأن نقف أمامها بتواضع.

إن إثراء ثقافة السلام عملية تتطلب الأيمان والعمل الجاد على تفعيل مبادئها مثل احترام حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير، وتحقيق العدل والمساواة، والقضاء على الفقر والبطالة وتوعية الشعوب بمسؤولياتها تجاه عملية صنع السلم. إذ من المستحيل لشعب تُسلب منه أبسط حقوقه في العيش الكريم أن تغرس فيه ثقافة السلام واللاعنف. ويدعو بلدي من على هذا المنبر إلى احترام هذه الحقوق وتطبيقها لكي نسمو بعالم أفضل يضمنا جميعا، عالم يسوده الود والتسامح والسلام.

في الختام، أشكر جميع الدول الأعضاء التي قدمت مشاريع قرارات تدعو إلى ترسيخ مفهوم ثقافة السلام، وتشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل تعزيز مبادئ التسامح واحترام التنوع الثقافي بوصفها إحدى وسائل منع نشوب الصراعات.

السيد محمد (الكويت): بادئ ذي بدء، يود وفد بلادي أن يعرب عن جزيل الشكر للأمين العام على تقريره (A/73/391) المعروض أمامنا والمتضمن المواضيع والأنشطة التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة الرئيسية لتعزيز ثقافة السلام، والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام.

وكذلك يثني بلدي على كافة الجهود المبذولة والمساعي الحميدة والدور المحوري الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) في مجال تعزيز وترسيخ ثقافة السلام وجهودها في تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام ونبذ العنف وخطة العمل المتعلقة بالعقد الدولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢).

يواجه عالمنا اليوم تحديات ومخاطر أكثر تعقيدا وتشابكا مما كانت عليه في السابق، وذلك على كافة المستويات – الدول والمجتمعات والأفراد – وهي تحديات ومخاطر تقوض وتهدد انتشار ثقافة السلام. ومما يؤسف له أن الخلافات والنزاعات أصبحت في بعض الأحيان مدعمة بالتعصب والتطرف والعنف والاحتقان الديني والطائفي، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة، منها عدم تقبل الرأي الآخر وعدم التسامح وانتشار لغة الإقصاء وقلة التوعية بالتعايش مع الآخرين. وأصبح البعض يلجأ إلى التطرف المصحوب بالعنف كأسلوب للتعبير، مما يستوجب علينا تضافر الجهود محليا وإقليميا ودوليا، من أجل تحقيق الغاية التي يجب علينا جميعا أن نأمل في تحقيقها، وهي تحويل ثقافة الكره والتعصب والحرب إلى ثقافة حوار وتعايش وسلام.

وفي هذا السياق، يشكل الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة بوصلة وخارطة طريق للدول والمجتمعات كافة لتحقيق هذه الغاية، وهو الهدف الذي نص على تعزيز إقامة المجتمعات السلمية والشاملة للجميع. وبما أن السلام والتنمية مترابطان، فإن تشجيع ثقافة السلام والحوار بين المجتمعات والأديان عنصر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لقد أشار تقرير الأمين العام إلى أدوات ووسائل مهمة للمساهمة في السلام، مثل الدبلوماسية الوقائية، ومنع نشوب النزاعات والوساطة والحوار. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية إلى مضاعفة الجهود لتفعيل تلك الأدوات والتدابير الوقائية لمنع نشوب النزاعات من خلال التعاطي معها في مراحلها الأولية وتحديد أسبابها الجذرية. إن الدبلوماسية الوقائية والوساطة وحل النزاعات بالوسائل السلمية جميعها ركائز أساسية للسياسة الخارجية الكويتية. والعمل على تفعيل تلك الأدوات يشكل أولوية بالنسبة لدولة الكويت خلال عضويتها الحالية في مجلس الأمن.

إن ثقافة السلام مترسخة في بلدي، فإحدى مواد الدستور الكويتي تنص صراحة على أن ”السلام هدف الدولة“. لقد حرصت دولة الكويت على رفع سقف الحرية وتعزيز ثقافة التسامح والتعايش بصورة مستمرة للارتقاء بالمجتمع. وقد رسخ دستور دولة الكويت هذه القيم والمفاهيم من خلال مواده، التي نصت على الحقوق والواجبات لكل مواطن من دون تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين. كما أكد الدستور على أن العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع، وأن التعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين.

لقد احتلت دولة الكويت المرتبة الأولى بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠١٨، الأمر الذي يعكس إيمان بلدي بنهج السلام، وهي ثقافة متأصلة في تاريخ المجتمع الكويتي قبل نشأة الدولة الحديثة،

وقد نبع منها روح التسامح وتقبل الآخر والحوار مع مختلف الثقافات والأديان، حيث سطر تاريخ أجدادنا القديم أمثلة عديدة على التقارب والانفتاح مع مختلف الشعوب والحضارات وترجمة تلك القيم في عصرنا الحديث بدستور كفل حرية الرأي والتعبير والاعتقاد والسماح بممارسة الشعائر الدينية بكل حرية وأمان.

إن دولة الكويت تعتبر ملتقى الشعوب، إذ تحتضن فوق أراضيها مواطنين من مختلف الجنسيات، تشكل غالبية الأديان والثقافات على وجه الأرض، وينعمون بوافر الأمن والاستقرار في ظل الاحترام المتبادل والعيش الكريم.

وفي الختام، يشدد وفد بلدي على ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز ثقافة السلام؛ وتفعيل الحوار بين الحضارات؛ ونشر قيم الاعتدال والتسامح والاحترام المتبادل ونبذ التطرف والكراهية والعنف بكل صوره وأشكاله. وهذه مسؤولية تقع على عاتق الدول الأعضاء كافة وتتطلب منا جميعا العمل بشكل موحد وعبر نظامنا متعدد الأطراف.

الآنسة الدح (الإمارات العربية المتحدة): إن ثقافة السلام، السيد الرئيس، ليست بالمصطلح الجديد علينا، فقيمنا الإنسانية المشتركة تدعو إلى التسامح واحترام الأفراد وتقديرهم باختلافاتهم العرقية والدينية والثقافية والفكرية. كما أنه مبدأ وركيزة أساسية في الديانات الإسلامية والمسيحية واليهودية وغيرها. واليوم جاءت الأمم المتحدة لتعزز ثقافة السلام، فشكلت منبرا نحتفل فيه باختلافاتنا التي تثري حضاراتنا الإنسانية وثقافاتنا المتعددة. كما أن مقاصد الأمم المتحدة تتمحور حول إنماء علاقات ودية بين الدول وتعزيز الحوار والتفاهم بين الأمم والشعوب بهدف توحيد الجهود الدولية لنشر السلام حول العالم.

وبالرغم من التقدم الذي المحرز في هذا المجال، فإن العالم في أمس الحاجة إلى تكثيف الجهود الدولية الرامية إلى نشر ثقافة السلام والحوار بين الأديان والحضارات. لأننا نواجه تهديدا خطيرا يتمثل في وجود جماعات متطرفة وإرهابية تسعى إلى تحقيق غاياتها المدمرة عبر نشر الكراهية والطائفية بين الأفراد. كما تحاول هذه الجماعات تدمير القيم الإنسانية والحضارية للشعوب وهدم تراثها الثقافي لتؤسس بدلا عن ذلك ثقافة تقوم على العنف والتطرف.

لقد أدرك بلدي منذ تأسيسه أن بناء مجتمعات قوية ومتماسكة، وبالتالي دول مستقرة وآمنة، يتطلب تعزيز قيم التسامح والاحترام وتقبل الآخر بين الشعوب. ولا بد هنا من استذكار المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، مؤسس الاتحاد والقائد الذي نحتفل هذا العام بالذكرى المئوية لميلاده. فقد ترك القائد المؤسس، بقيمه الإنسانية الرحيمة ومبادئه العادلة وقيادته الحكيمة، إرثا ثمينا تتناقله الأجيال الإماراتية وتعمل على ترجمته إلى واقع عبر السياسات الداخلية والخارجية لدولة الإمارات.

واليوم توجد في بلادي أكثر من ٢٠٠ جنسية تعيش في سلام ووئام.

ومن هذا المنطلق، أصبحت دولة الإمارات مركزا لنشر التسامح وتعزيز التقارب بين الحضارات والأديان العالمية واحتضنت الكنائس والمساجد والعديد من دور العبادة المتنوعة لتتيح للأفراد ممارسة شعائرهم الدينية. ولترسيخ ثقافة التسامح بين الأديان، أطلقت بلادي اسم مريم أم عيسى على مسجد الشيخ محمد بن زايد في أبو ظبي. كما عقدت دولة الإمارات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ أول مؤتمر قمة عالمي للتسامح برئاسة وزير الدولة للتسامح، وبحضور أكثر من ٥٠٠ ١ ممثلين دوليين عن الحكومات والمؤسسات الإعلامية والثقافية والتعليمية، إلى جانب خبراء في السلام والقادة الدينيين.

علاوة على ذلك يسرنا أن نعلن أن البابا فرانسيس – والذي يعد رمزا عالميا من رموز للسلام والتسامح – سيقوم بزيارة

أبو ظبي في شباط/فبراير ٢٠١٩ حيث سيشارك في حوار عالمي سيعقد بين الأديان حول ”الأخوة الإنسانية“.

لقد شاركت بلادي في تقديم مشاريع القرارات (A/73/L.43، A/73/L.48، A/73/L.52، و A/73/L.55) التي اعتمدناها اليوم في إطار بند جدول أعمال اليوم، انطلاقا من إيماننا بأهمية هذه القرارات في نشر ثقافة السلام. ونود هنا أن نوصي باتخاذ الخطوات الأساسية التالية لتعزيز ثقافة السلام وبما يتفق مع احترام المبادئ التي أرساها ميثاق الأمم المتحدة.

أولا، وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية ودولية لتعزيز السلام والتسامح بين الشعوب. ونشدد هنا على أهمية أن تكون هذه الاستراتيجيات شاملة بحيث تعالج جذور التطرف وتكفل حماية كافة الشرائح الاجتماعية، وخاصة الأقليات، لمنع ارتكاب جرائم بحقها، مثلما حدث للأيزيديين والروهينغيا .

ثانيا، يجب إنشاء مؤسسات متخصصة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات. فعلى سبيل المثال، استضافت بلادي مجلس حكماء المسلمين ومنتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة لإشراك القادة الدينيين في تعزيز ثقافة السلام. كما يعمل ”مركز صواب“ في أبو ظبي على مكافحة الفكر المتطرف ونشر ثقافة بديلة تقوم على التسامح والسلام. أما المعهد الدولي للتسامح، فيعمل على تعزيز هذه القيم في العالم العربي.

ثالثا، إقرار التشريعات مثل قانون مكافحة التمييز والكراهية في دولة الإمارات، الذي يجرم التمييز ضد الأفراد أو الجماعات على أساس الدين أو المذهب أو العرق، أو اللون، أو الأصل، أو استغلال الدين في التكفير.

وأخيرا، المبادرات المبتكرة لتعزيز ثقافة السلام والانفتاح خاصة بين الأجيال الشابة. ولا بد من التركيز هنا على المناهج الدراسية والمؤسسات التعليمية التي لها دور كبير في إنشاء أجيال واعية وقادرة على مواجهة الأفكار المتطرفة والتصدي لها. ولقد أطلقت بلادي جائزة محمد بن راشد للتسامح، لبناء قيادات وكوادر عربية شابة في مجال التسامح ولدعم المبادرات الثقافية والإعلامية المتعلقة بترسيخ هذه القيم في العالم العربي.

وختاما، أود أن أكرر ما قاله سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء في الإمارات العربية المتحدة، أثناء افتتاح متحف اللوفر في أبو ظبي، وأقتبس هنا:

> ”أهلا بكم في قبة النور في منطقة يحاول فيها أصحاب الفكر الظلامي أن يرجعوا حضاراتها إلى عصور الجهل والتخلف“.

السيدة رودريغيس كاميخو (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): إذ نقترب من الذكرى السنوية العشرين لاعتماد القرار ٥٣/٢٤٣، تؤكد كوبا مرة أخرى صلاحية إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام فضلا عن التزامنا بذلك البرنامج وتعددية الأطراف. فقبل كل شيء، يجب أن تركز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق السلام على الاحترام الكامل لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية التي تقع حصرا في إطار الاختصاص المحلي، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويجب القضاء فورا على الأسباب الجذرية للنزاعات، بما في ذلك الفقر المدقع والجوع وعدم المساواة والإقصاء وعدم الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الجيدة. ويجب تعزيز التفاهم والتسامح والتضامن واحترام ثقافات جميع البلدان وتاريخها ودياناتها وخصوصياتها.

وبالرغم من النداء الدولي المستمر إلى تحقيق وتعزيز ثقافة السلام، فلا تزال الظواهر التي تعوق ظاهرة تعرقل إمكانية تحقيق هذا الهدف النبيل وتقويضه قائمة. وتشمل تلك الظواهر الدعوة سرا إلى تغيير الأنظمة في البلدان النامية، وانتهاك دول محددة لمبادئ القانون الدولي، والتهديد باستخدام القوة واستخدامها بما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، واستحداث أسلحة

جديدة ومتطورة للغاية وأشد فتكا، بما في ذلك استمرار وجود الترسانات النووية العظمى، واتخاذ التدابير القسرية الأحادية، والتعصب والتمييز القائمين على أسس عرقية أو دينية. ويجب وضع حد لجميع هذه الظواهر. وتتطلب ثقافة السلام أيضا الإدانة الثابتة لجميع الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية، واتخاذ الإجراءات الملموسة لمكافحة هذه الآفة، بغض النظر عن مرتكبيها وأيا كان شكلها، بما في ذلك إرهاب الدولة. وبالمثل، لا تسهم السياسات المضللة والمعايير المزدوجة فيما يتعلق بالمسائل من قبيل حقوق الإنسان، والتي ترمي إلى استهداف البلدان النامية والإساءة إلى حكوماتها الشرعية في تحقيق المثل العليا لثقافة السلام. ويدل إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، الذي اعتمد في عام ٢٠١٤ في هافانا خلال مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على التزام منطقتنا بتعزيز السلام والتوصل إلى حلول تفاوضية للنزاعات والخلافات، فضلا عن كونه إسهاما في ثقافة السلام على الصعيد الدولي. ولذلك نؤكد مجددا ضرورة الإنفاذ الكامل لذلك الإعلان.

ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن امتنان كوبا وتأييدها لمشاريع القرارات (A/73/L.52 ، A/73/L.48، A/73/L.43 وA/73/L.55) المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وهي جميعا هامة للغاية. وننوه على وجه الخصوص بمشروع القرار A/73/L.48، بشأن اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، الذي قدمه ممثل فنزويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وتدل تلك المبادرة على الالتزام الثابت من جانب الأعضاء في الحركة ومراقبيها بتعزيز السلام والتفاهم والاحترام المتبادل بين الأمم. ونعوّل على دعم الجميع في اعتماد مشروع القرار.

السيد محمد (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): إن طبيعة الثقافة الإنسانية هي السلام، لا الحرب. ولكي يعيش كل منا حياة طبيعية، نحتاج إلى التواصل مع البشر الآخرين بالحب والتعاطف. ويمكن أن تعمل الحكومات والأفراد ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، بما فيها منظومة الأمم المتحدة، على الصعيدين الفردي والجماعي من أجل استعادة تلك العلاقة الإنسانية الطبيعية وغرس قيم الاحترام وتعزيز الفهم المتبادل والاعتزاز بهويتنا الإنسانية المشتركة.

غير أن هذه المثل العليا والمبادئ التي يقوم عليها الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في عام ١٩٩٩، باتت في خطر. إذ يتعرّض الأبرياء من النساء والرجال والفتيات والفتيان للهجوم بسبب انتمائهم العرقي أو دينهم. ويعبر الإعلان، بحق، عن الثقة الهائلة في قوة التعليم، مدفوعا بمستوى استثنائي من الالتزام السياسي للتغلب على هذه التحديات. ويشجعنا للغاية أن نلاحظ، استنادا لتقرير الأمين العام (A/73/391)، التقدّم الذي أحرزته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، لا سيما في إدماج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغايات أهداف التنمية المستدامة في برنامج عملها للترويج لثقافة السلام. ونشجع اليونسكو على العمل بشكل أوثق مع الحكومات ومقدمي الخدمات التعليمية في مختلف البلدان لضمان أن تكون المعارف التي يجري نقلها إلى الطلاب قائمة على قيم الشمول والتسامح والاحترام. وعلينا أن نضمن تعليم الأطفال والشباب بعقولهم المبدعة كيفية معرفة وتقدير الاعتماد المتبادل، الذي نعتمد من خلاله بصورة طبيعية على بعضنا بعضاً، بدلاً من العوامل التي تفرقنا.

وتؤمن ملديف بأن هناك حاجة إلى التغلب على التحديات التي تواجهها البلدان في الحفاظ على التركيز المستمر على الإعلان بشأن بثقافة السلام. ومن بين أهم التحديات ذات الصلة، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل ملديف، التهديدات الناجمة عن تغير المناخ. فالفئات الضعيفة من السكان التي تشكل، هي وتراثها الثقافي، جزءاً هاماً من نسيج التنوع العالمي، بحاجة إلى الأمن. ويُعرّض تغير المناخ،

الذي يتضح من الكوارث التي شهدناها في السنوات الأخيرة، استدامة ثقافة السلام للخطر.

إن وسائط الإعلام، ولا سيما وسائل التواصل الاجتماعي، منبر هام لنشر المعلومات. وفي الوقت نفسه، فإننا نتحمّل مسؤولية جماعية عن كفالة استخدام التقدُّم في التكنولوجيا لزيادة الوعي والتثقيف، لا للتحريض على الكراهية والتعصب. وتُدين ملديف جميع المحاولات الرامية إلى تشجيع التطرف العنيف والأنشطة الإرهابية. إن الإرهاب هو النقيض لثقافة السلام، ولذلك لا بدّ من أن نتخذ، عن اقتناع كامل، موقفا ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

ويعتقد الرئيس المنتخب حديثاً في ملديف، السيد إبراهيم محمد صُلح، أن غرس ثقافة السلام يتطلّب التحول في السياسة العامة نحو التسامح والاحترام والقبول والوحدة. ويشمل ذلك احترام القيم والمبادئ الديمقراطية التي يمكن أن تعزز ثقافة السلام، مع القضاء على جميع أشكال التحيز والتمييز والتهميش. وعلى الصعيد الدولي، ينطوي ذلك على إنهاء التدابير القسرية لتسوية النزاعات وتجاوز الخلافات من خلال المفاوضات والحوار. وتعرب حكومة بلدي عن أملها في أن تساعد مناقشات اليوم ومشاريع القرارات (A/73/L.43 و A/73/L.48 و A/73/L.52 و A/73/L.55) التي نحن بصدد اعتمادها على تعزيز إيماننا وجهودنا التي ترمي إلى النهوض بالقيم والمبادئ المتضمنة في الإعلان بشأن ثقافة السلام، حتى نتمكن من إيجاد مجتمع عالمي أكثر تسامحاً من أجل تهيئة عالم أكثر انسجاماً وسلاماً للأجيال القادمة.

السيد النور (السودان): أودّ في البدء أن أتقدم بالشكر الجزيل للأمين العام على تقريره (A/73/391) المعروض علينا، كما أشكر كل الوفود التي يسرت المفاوضات بشأن مشاريع القرارات التي سيتم اعتمادها في هذه الجلسة.

ويطيب لنا أن نتقدّم بالشكر والتقدير لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على الدور المحوري الريادي الذي تقوم به في تعزيز ثقافة السلام وفي تنسيق جهود وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وفي التنسيق مع كافة الشركاء الآخرين في هذا المجال الحيوي، والذي تتزايد أهميته مع تنامي نزعات بغض الأجانب واستهداف المهاجرين واللاجئين والإسلاموفوبيا (كراهية الإسلام) والخطاب الشعبوي في العديد من مناطق العالم، الأمر الذي ستكون له تبعات خطيرة على مستقبل السلم والأمن الدولي في العالم إذا لم يجد الحكمة لمعالجته بالسرعة المطلوبة.

ونرجو أن نشير إلى أهمية تقديم الدعم اللازم للدول النامية لتمكينها من بناء قدراتها الوطنية في المجالات ذات الصلة المباشرة بثقافة السلام وتعزيز الوحدة الوطنية وتنفيذ الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام في محاوره الثمانية، لضمان ألا يتخلف أحد عن الركب بعد إضافة ثقافة السلام لأهداف التنمية المستدامة، وأن نأخذ في حسباننا أنّ أقل الدول نمواً هي الأكثر تأثراً بالنزاعات المسلحة، ويواجه بعضها تحديات كبيرة في إدارة التنوع، الأمر الذي يتطلّب برامج مكثفة لثقافة السلام بغرض تعزيز قيم التسامح واحترام الآخر والتعايش السلمي وخلق قاعدة راسخة لسلام مستدام في المستقبل، وأن نسعى جميعاً لتمكين هذه الدول من الاستفادة من الثورة الهائلة في وسائل الاتصال وتقنية المعلومات والفرص الكبيرة التي تتيحها في تعزيز ثقافة السلام والتسامح، بدلاً من تحويل وسائل التواصل الحديثة لأدوات لإثارة الكراهية بين مختلف المكونات المجتمعية، وللتحامل على الآخر وتنميط شخصيته.

وفي إطار إيمان السودان الراسخ بأن إطفاء نيران الحروب وإسكات صوت المدافع هو الخطوة الأولى الضرورية لوضع أساس متين لثقافة السلام في الدول التي تشهد نزاعات داخلية، بذلت بلادي جهوداً حثيثة وما تزال لتحقيق السلام والاستقرار

في دول الجوار، حيث أفلحت وساطة دول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) التي قادتها بلادي في التوقيع على اتفاقية السلام المنشّطة في جمهورية جنوب السودان في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وتبذل بلادي حالياً جهوداً حثيثة في إطار مبادرة الاتحاد الأفريقي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويعبّر وفد بلادي في هذا الصدد عن أمله في أن تدعم كل الأطراف ذات الصلة جهود بلادي والاتحاد الأفريقي في هذا الشأن.

كما استضافت بلادي في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ اجتماع وزراء خارجية دول جوار ليبيا في مسعى لدفع عملية السلام في هذه البلاد الشقيقة، وذلك امتداداً للجهود التي بذلتها بلادي مع كل من تشاد وليبيا والنيجر لتأمين حدود ليبيا الجنوبية. ويأمل وفد بلدي في أن تُكلل كل هذه المساعي بالنجاح والتوفيق حتى يعم السلام والاستقرار دولة ليبيا الشقيقة.

فيما يختص باستكمال مسيرة السلام في السودان، ما تزال حكومة بلدي تبذل جهودا حثيثة ومكثفة لاستئناف المفاوضات مع الحركات التي تحمل السلاح في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق. ويأمل وفد بلدي في هذا الصدد أن تؤتي الجهود التي تبذلها الوساطة الأفريقية وكل الشركاء الآخرين أكلها حتى ينفتح الباب واسعا لتعزيز ثقافة السلام. كما تتواصل جهود بلدي بتمديد وقف إطلاق النار لتهيئة الأجواء لاستئناف المفاوضات السياسية، وتيسير انسياب العمل الإنساني.

ختاما، يرجو وفد بلدي أن يؤكد أن ثقافة السلام على المستوى العالمي لن تزدهر وتتوطد أركانها إلا في عالم يقوم على الالتزام الصارم بمبادئ القانون الدولي، واحترام ميثاق الأمم المتحدة، وحل النزاعات بالطرق السلمية، والدبلوماسية الوقائية، وتفادي ازدواجية المعايير في السياسة الدولية، واحترام حقوق الإنسان وتقديسها، والنأي بها عن المزايدات السياسية.

السيد الشعيبي (عمان): يأتي تقرير الأمين العام (A/73/391) عن الأنشطة التي قامت بها المنظمات الأممية من أجل تشجيع ثقافة السلام والحوار بين الأديان والثقافات ليؤكد على أهمية الدبلوماسية الوقائية لإعادة صياغة مفهوم بناء السلام والحفاظ عليه. إن جهود منظمة اليونيسكو والمنظمات الأخرى الواردة في التقرير هي جهود باتت تشهد تحديات كبيرة في ظل الهجرة المتزايدة وزيادة أعداد السكان والطفرة التقنية، مما يؤكد على أن الحوار بين الثقافات والأديان أصبح مهما أكثر من أي وقت مضى.

إن سلطنة عمان بلد ذو إرث ثقافي وحضاري متنوع. ولقد تواصل العمانيون تاريخيا مع العديد من شعوب العالم وحملوا معهم رسالة السلام من خلال تعاملاتهم وأخلاقياتهم، وخاصة من خلال رحلاتهم البحرية، التي أكسبتهم تجربة حضارية وثقة فيما يملكون من قيم مكنتهم من تكوين شراكات قوية مع دول العالم من حولهم، بالإضافة إلى قدرتهم على الاستفادة من الموقع الجغرافي الفريد لوطنهم في تنمية علاقاتهم الخارجية وفي دعم السلام والأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

وفي العصر الحديث، وانطلاقا من مواقف عمانية ثابتة، أسسها السلطان قابوس بن سعيد، المعظم حفظه الله ورعاه، استطاعت الدولة إيجاد الأسس الصحيحة للتسامح والتعايش داخل المجتمع العماني. وعززت الدولة ذلك من خلال سياسة تنموية شاملة في كافة المجالات، وترسيخ هذه القيم في الجوانب القانونية والتعليمية والإعلامية، بما اكسب تلك القيم الإنسانية ديمومة وعمقا على صعيد العلاقات الفردية والمجتمعية، وهو ما شجع المواطن على الانفتاح على الآخر واحترامه مع الاحتفاظ والاعتزاز بمكونات وثقافة الشخصية العمانية.

وفي إطار مفهوم الحوار الثقافي، تقوم السلطنة بنقل تجربتها الناجحة إلى العالم الخارجي من خلال عدة وسائل، ومنها على سبيل المثال، سلسلة من المعارض بعنوان ”رسالة الإسلام

من عمان''. كذلك تم إنشاء العديد من الكراسي والزمالات العلمية تحت مسمى ''كراسي السلطان قابوس العلمية'' في العديد من الجامعات العالمية المرموقة، وبلغ عدد هذه الكراسي العلمية إلى الآن ١٦ كرسيا، وتعنى هذه الكراسي بدراسة الثقافة العربية والإسلامية وعلاقة ذلك بالثقافات والديانات الأخرى.

ومن التجارب الأخرى في السلطنة، تقوم اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم بمبادرة لتواصل الثقافات، وهي مبادرة عالمية انطلقت من السلطنة وتستقطب شبابا من دول العالم للالتقاء على أرض السلطنة لتبادل الحوار الثقافي من أجل تعزيز مفهوم التسامح وتقبل الآخر. كذلك، تستضيف السلطنة سنويا عددا من الطلبة من دول العالم، وذلك لدراسة اللغة العربية، وهذا يأتي أيضا ضمن سياسة التعرف والتعريف بالثقافات واللغات المختلفة.

وفي مجال العلاقات الدولية، اتجهت سلطنة عمان في مسارات ثابتة أساسها الاحترام المتبادل وحسن الجوار والسعي لنشر السلام بين الشعوب وتأييد العدالة والشرعية الدولية وعدم التدخل في شؤون الغير، وذلك خدمة للسلام والأمن الدوليين.

وختاما، نشكر كافة الدول التي تقدمت بمشاريع القرارات الخاصة بدعم ثقافة السلام. كما يؤكد بلدي على دعمه كافة مشاريع القرارات المذكورة.

السيد إسكالانتي هاسبون (السلفادور) (*تكلم بالإسبانية*): يرحب وفد بلدي باعتماد مشروع القرار السنوي الوارد في الوثيقة A/73/L.43، بشأن متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام، الذي يبرز أهمية إدراج تشجيع ثقافة السلام في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وكما هو الحال دائما، نشكر البعثة الدائمة لبنغلاديش على ما بذلته من جهود لتيسير مشروع القرار.

تعتقد السلفادور أن حماية وتعزيز الذاكرة التاريخية وثقافة السلام من العناصر الحاسمة الأهمية لبناء مجتمع متسامح قادر على التعايش في انسجام. كما أنه يوفر مجموعة واسعة من الإمكانيات والقدرات لتعزيز التحويل المتكامل نحو مجتمع شامل للجميع، لا سيما فيما يتعلق بالفئات السكانية المهمشة تاريخيا.

ويبرز مشروع القرار إسهام النماء في مرحلة الطفولة المبكرة في بناء مجتمعات أكثر سلما. وفي ذلك الصدد، فإن أحد أهداف حكومة بلدي لا يتمثل في كفالة إكمال الفتيات والفتيان لتعليمهم الابتدائي والثانوي فحسب، بل وفي أن يتحقق ذلك بنتائج أكاديمية فعالة ومجدية، تشمل تعزيز التعايش وثقافة السلام.

ويسلط بلدنا الضوء على الدور الهام الذي تؤديه النساء والشباب في الإسهام في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام، كما يتجلى في تعزيز بلدي على الصعيد الوطني لقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، بشأن دور المرأة والشباب في مجال السلام والأمن، الذي أحرز بشأنه بلدي تقدما في وضع الخطط الوطنية وتشكيل اللجان على الصعيد الوطني.

ونعرب عن تقديرنا العميق للنداء الوارد في مشروع القرار الذي سوف نعتمده بشأن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لمواصلة تعزيز أنشطة توطيد وتحقيق السلام المستدام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وعلى الصعيد الوطني، فإن السلفادور، بوصفها عضوا في لجنة بناء السلام والجمعية العامة، شاركت بنشاط في المفاوضات هذا العام بشأن إصلاح ركيزة السلام والأمن الذي اقترحه الأمين العام.

إن مشروع هذا القرار يشكل إطارا مرجعيا لتنفيذ الإجراءات وصنع القرارات في بلدان، مثل بلدي، انتقلت من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلام. في السلفادور، توصلنا إلى اتفاق سلام يغلب عليها الطابع السياسي سمح لنا بالتغلب على النزاع؛ لكن اليوم، وبعد ٢٦ عاما من ذلك الإنجاز، ندرك أن التوصل إلى اتفاق

سياسي غير كاف، فمن الضروري التوصل إلى اتفاق اقتصادي اجتماعي على الصعيد الوطني يشمل جميع قطاعات السكان.

تعترف حكومة بلدي بأهمية بناء ثقافة السلام في سياق عملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها الـ ١٧ ذات الصلة بالتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، إن السلفادور إذ أخذت في الحسبان الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، انضمت فعلا إلى التحالف العامل العالمي، الذي قمنا من خلاله، في الفترة من عام ٢٠١٥ حتى تشرين الأول/أكتوبر هذا العام، بتخفيض معدل جرائم القتل في بلدنا بنسبة ٢٧ في المائة. لقد أنجزنا ذلك بتنفيذ السياسات والخطط، ومن خلال المؤسسات المعنية بالسلامة والأمن وتعايش المواطنين، مع إعطاء دور قيادي للمرأة وتعزيز التحالفات مع الجهات الفاعلة من غير الدول، وزيادة القدرات الإحصائية.

في إطار بناء مجتمع شامل وتشاركي، نعتقد أن من المهم تطوير وإنشاء مؤسسات القوية بهدف نشر وتعزيز ثقافة الوصول إلى المعلومات ومساءلة الحكومة. لقد أنشأنا أمانة عامة معنية بالشفافية الفعّالة بهدف تشجيع المبادرات الرامية إلى الحد من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما.

نود أن نبرز العمل الذي تقوم به اليونسكو في حشد الأطراف الفاعلة وأوجه التآزر في دعم ثقافة السلام، ونرى من المهم أن تدعم جميع الدول الأعضاء اليونسكو في الاضطلاع بدور نشط في تنفيذ ثقافة السلام وصلاتها بمختلف الأهداف والغايات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠، وكذلك في مختلف الفعاليات التي تجري هنا في نيويورك. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد أيضا على الفقرة ١٦ من مشروع القرار A/73/L.43، ونؤكد من جديد لرئيس الجمعية العامة توصيتنا بعقد منتدى رفيع المستوى، في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، يُكرس لتنفيذ برنامج العمل بوصفه جزءا من متابعتها وعروتها بأطر التنمية المستدامة المنفذة منذ عام ٢٠١٥.

السيد سوان (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): يشكر وفدي بال الأمين العام على تقريره الشامل (A/73/391) ويشكر اليونسكو على إسهاماتها القيمة.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل بروني دار السلام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لجميع الوفود التي اتخذت مبادرات لتقديم مشاريع قرارات في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

إن بناء السلام والمصالحة الوطنية أهم المهام التي تضطلع بها حكومة وشعب ميانمار اليوم لضمان سيادة القانون والاستقرار والديمقراطية والتنمية في البلد. لقد عقدنا سلسلة من مؤتمرات بانغلونغ للسلام في القرن الحادي والعشرين لإقامة سلام دائم. ويسعى المؤتمر إلى إنهاء الصراع المسلح الذي دمر ميانمار منذ أن أصبحت دولة مستقلة في عام ١٩٤٨، وبناء اتحاد فيدرالي ديمقراطي يقوم على الوحدة الدائمة المستمدة من التنوع. نحن نعرف بحكم تجربتنا الوطنية أن الطريق إلى السلام لم يكن أبدا مسارا سهلا، لكنه السبيل الوحيد الذي سيقودنا إلى تحقيق طموحاتنا منذ أمد بعيد في بناء دولة تتسم بالسلام والازدهار. إننا نؤمن بثقافة الحوار لتسوية الخلافات وبناء الثقة والاطمئنان، والسعي إلى إحلال السلام والتنمية المستدامين للجميع.

ميانمار أحد أكثر البلدان تنوعا في العالم من الناحية العرقية. فهي موطن ١٣٥ مجموعة إثنية معترفا بها رسميا، لكل منها ثقافة متميزة وتعتنق دينا مختلفا. وبصفتها بلدا متعدد الديانات، حيث يعيش المؤمنون من أتباع جميع الديانات الرئيسية الأربع في سلام ووئام، فإن الدستور يكفل حرية الدين والحق في الحفاظ على الهوية الثقافية والتراثية. إنّ تعزيز الحوار بين الأديان يؤدي دورا حيويا في إيجاد ثقافة التسامح والاحترام المتبادل والتفاهم بين الناس من مختلف الأديان والثقافات. لقد أنشأنا مجموعات الصداقة بين الأديان على الصعيد الوطني، مع ما يربو على

١٠٠ فريق فرعي في جميع أنحاء البلد. وعقدنا جلسات للحوار بين الأديان، ومحادثات بشأن التوعية، والصلوات المشتركة في جميع أنحاء البلد من أجل السلام والمصالحة الوطنية.

في الآونة الأخيرة، في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع منتدى الأديان الاستشاري من أجل السلام بشأن المصالحة الوطنية والسلام في ميانمار على أعلى المستويات الوطنية لتعزيز السلام بين الأديان. وفي ذلك الاجتماع، شددت مستشارة الدولة داو أونغ سان سو كي على الحوار بين الأديان بوصفه طريقا حيويا نحو تحقيق السلام. لقد قالت إننا بحاجة إلى تشجيع الحوار بين الأديان وإن احترام التنوع الديني والثقافي وتفهمه من شأنه أن يسهم في تحقيق السلام والأمن الدائمين. واستطردت مشددة على أن الحوار بين الأديان لكي يكون فعالا حقا، ينبغي ألا يقتصر على الزعماء الدينيين، بل يجب أن يشمل الجميع بحيث يؤدي إلى التئام العقول والقلوب. كما أشارت مستشارة الدولة أيضا إلى الحاجة إلى معالجة قضية التعليم. وقالت إن التعليم ضروري للتغلب على أشكال التعصب والقوالب النمطية وعدم الثقة والتمييز. فمن خلال التعليم يمكننا تعزيز ثقافة السلام التي تكفل الاحترام المتبادل.

نشاهد اليوم كيف يسئ المتطرفون في العديد من أنحاء العالم استخدام الدين لتبرير العنف وأعمال الإرهاب. إنّ التعصب والتطرف الديني يلحقان أشدد الضرر بالحفاظ على السلام والوئام في مجتمع متنوع الأعراق. وعلينا أن نعالج الأسباب الأساسية للتطرف العنيف. إن الهجمات الإرهابية التي يرتكبها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان، وقد بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ثم في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ في ولاية راخين الشمالية، أدت إلى المشكلة الإنسانية الهائلة التي أثرت على السكان الأبرياء من جميع الأديان. وهناك اليوم حاجة ملحة للسلام والمصالحة في ولاية راخين. وفي الواقع، تضع الحكومة سيادة القانون والتنمية في ولاية راخين من بين أعلى أولوياتها لمعالجة المسائل الأساسية التي طال إهمالها، من قبيل الخوف، والغضب، والإحباط والفقر في المنطقة. إننا نؤمن بتهيئة السُبل البناءة والمستدامة لبناء الوئام والثقة بين جميع المجتمعات المحلية وتحقيق السلام والازدهار للجميع في راخين.

استدامة السلام ليست مجرد غياب الصراع. إذ أنّ وجود القيم والمعتقدات في قلوبنا يعزز السلام والمصالحة. نحتاج جميعا هذا العالم المتزايد في ترابطه وتكافله، إلى العمل معا في شراكة من أجل السلام والتنمية من خلال الحوار على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

إن السلام المستدام شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. فالسلام والتنمية وجهان لعملة واحدة. فلن يتسنى إحلال السلام والوئام بين مختلف المجتمعات المحلية والمجتمعات، ومن ثمّ تهيئة البيئة والظروف المؤاتية للتنمية المستدامة، إلا من خلال تعزيز ثقافة السلام. وأنا على ثقة بأنه من خلال الحوار وتعزيز التعاون الوثيق بين مختلف الديانات، سوف نتمكن من بناء ثقافة السلام العالمية التي تكفل لنا عالما أفضل ومستقبلا أفضل للأجيال المقبلة.

السيد موساييف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد اكتسبت الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز ثقافة السلام زخما قويا نابعا من القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، التي أعلنت المبادئ الأساسية والالتزامات، وحددت مجموعة من الإجراءات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

تؤيد أذربيجان مشاريع القرارات A/73/L.43 و A/73/L.48 و A/73/L.52 و A/73/L.55 وترنو إلى اعتمادها بتوافق الآراء. ونشكر وفود بنغلاديش، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وأوزبكستان، وباكستان والفلبين، على التوالي، على جهودها البارعة وقيادتها في تيسير المفاوضات بشأن مشاريع القرارات، والتزامها القوي بتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات.

إنّ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تسلم بالتنوع الطبيعي والثقافي للعالم وتقر بأن جميع الثقافات والحضارات يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة لأنها من عناصرها التمكينية الأساسية.

الترويج لثقافة السلام هو أيضا أمر مهم في سياق معالجة النزاعات. وتؤيد أذربيجان تأييدا تاما جهود الأمين العام لمنع نشوب النزاعات، والاستجابة المبكرة والفعالة في حالات الأزمات، ومساعدة الدول الأعضاء في مساعيها للحفاظ على السلام وبناء مجتمعات قادرة على الصمود والازدهار، مما يجعل الأمم المتحدة أكثر اتساقا وتكاملا وفعالية وكفاءة.

ونحيط علماً بالدور القيادي لليونسكو والعمل الذي يضطلع به تحالف الأمم المتحدة للحضارات، في تعزيز الحوار بين الثقافات كما نشيد بالتعاون في ذلك المجال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. تولي أذربيجان أهمية كبيرة لتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان على الصعيدين الوطني والدولي. وفي السنوات الأخيرة، استضاف بلدي عددا من المناسبات الدولية الموجهة نحو تحقيق النتائج وطرح المبادرات المهمة لتشجيع الحوار والتفاهم المتبادل.

ومن بين هذه المبادرات عملية باكو، التي نُفذت بنجاح بقيادة أذربيجان، التي توفر منصة واسعة لتبادل المعارف بشأن الحوار بين الأديان والثقافات. وفي تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين عن الموضوع (A/72/488)، ذكر على وجه التحديد الدور المهم الذي تؤديه عملية باكو في الدعوة إلى الحوار بين الثقافات. وتصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لعملية باكو، مع انعقاد منتدى باكو الدولي الإنساني السادس الرفيع المستوى في وقت سابق من هذا العام في باكو، بمشاركة الحكومات والمنظمات الدولية والعلماء والشباب والمجتمع المدني.

ويشكل المنتدى العالمي للحوار بين الثقافات، الذي تنظمه أذربيجان مرة كل سنتين بالتعاون مع العديد من المنظمات الدولية، جزءا لا يتجزأ من عملية باكو. ونرحب بالإشارة إلى المنتدى العالمي كمنبر عالمي أساسي لتعزيز الحوار بين الثقافات، الواردة في القرار ١٣٦/٧٢، المعنون ”تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“، وفي مشروع القرار A/73/L.55 الذي سيعتمد في وقت لاحق اليوم.

وفي تقرير الأمين العام عن تشجيع ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام (A/73/391) المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، أشار أيضا إلى إسهام حكومة أذربيجان في قيام اليونسكو بتطوير منبرها الإلكتروني، الذي يهدف لأن يكون مركزا دوليا لتيسير التواصل بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة العاملة في مجال الحوار بين الثقافات.

إن استمرار دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا لمبادرات ناجحة بشأن الحوار بين الثقافات وثقافة السلام والتعددية الثقافية، هو أمر ضروري لبناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع، والتغلب على القوالب النمطية والمفاهيم الخاطئة، وتنفيذ الأطر والسياسات الإنمائية. وتحرص جمهورية أذربيجان على مواصلة جهودها لتعزيز التفاهم المتبادل واحترام التنوع وتعزيز التعاون تحقيقا لهذه الغاية.

السيد أروتشا رويث (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد بلدي أن يدلي ببيان عام بشأن البند ١٥ من جدول الأعمال المعنون ”ثقافة السلام“. وفي هذا الصدد، أود أن أبدأ بالترحيب بتقرير الأمين العام (A/73/371) المعنون ”تشجيع ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“.

وإذ نواصل العقد الدولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢)، بجهود تقودها اليونسكو، يجدر التفكير في سياقنا

العالمي الحالي. وعلى الرغم من قيام المنظمة بالترويج لسلسلة من التدابير لتعزيز ثقافة السلام، يبين الواقع المعقد للنزاعات في مختلف أنحاء العالم، الذي يهدد السلم والأمن الدوليين، ضرورة تعديل النهج الذي نتبعه بكل عزم. بناء على ذلك، وبينما نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام، يجب على المجتمع الدولي أن يجدد، من خلال إجراءات ملموسة، التزامنا العالمي منذ العام ١٩٩٩، بغية ترسيخ ثقافة للسلام المستدام تقوم على مجموعة من القيم والمواقف والتقاليد والسلوك وأنماط الحياة، المستندة إلى الاحترام واللاعنف وتعزيز حقوق الإنسان، والتسوية السلمية للنزاعات، وحماية البيئة والتنمية، والمساواة بين الجنسين وحرية التعبير والوصول إلى المعلومات، من بين أمور أخرى.

وكما ذكرنا من قبل، فإن ثقافة السلام هي جوهر المنظمة، التي يشمل طابعها الركائز الثلاث التي توجه عمل الأمم المتحدة: وهي التنمية المستدامة والسلام والأمن وحقوق الإنسان. ولذلك، فإننا نتفق على أن الجهود الجماعية من أجل بناء السلام، في إطار نهج وقائي، هي أساسية لتشجيع إدماج جميع الجهات الفاعلة في المجتمع، وتيسير وصول تعدديه الأطراف إلى أهميتها القصوى.

إن الأخطار التي تهدد السلام اليوم ليست بسيطة. كما يواجه الواقع العالمي المعقد تحديات جراء تغير المناخ والهجرة والإرهاب، من بين ظواهر أخرى تهم المجتمع الدولي، لأنها تعرض حياة الناس للخطر. ولهذا السبب، فإن معالجة أسباب النزاعات ووضع موضع التطبيق مبادئ اللاعنف هما هدفان يكتسيان المزيد من الأهمية في الحالة الراهنة.

ترحب بنما بمشاريع القرارات (A/73/L.43 و A/73/L.48 و A/73/L.52 و A/73/L.55) التي سيتم اعتمادها اليوم في سياق المناقشة في إطار البند ”ثقافة السلام“، حيث تشجع إدراك معرفة التنوع الثقافي بجميع أشكاله واحترامه – التسامح والتضامن والمساواة وعدم التمييز. وفي هذا الصدد، وتماشيا مع نهج الأمين العام الوارد في تقريره، فإن بلدي يدرك الدور الذي يمكن أن تؤديه النساء والشباب في مفاوضات السلام، ومنع نشوب النزاعات، بل والأهم من ذلك، في توطيد عمليات ما بعد النزاع.

وبوصف بنما بلدا متعدد الأعراق والثقافات، تعرب عن التزامها بالاحترام الثابت للتنوع الثقافي والديني، وكذلك للحوار بين الثقافات والأديان، وانطلاقا من هذه الرؤية نتشرف باستضافة اليوم العالمي للشباب الذي سيحضره البابا فرانسيس في كانون الثاني/يناير من العام المقبل. وستفتح بنما أبوابها لاستقبال الشباب من جميع أنحاء العالم الملتفين حول الهدف المشترك والأسمى لثقافة السلام، وبالتالي التغلب على الحواجز الدينية والثقافية.

أود أن أختتم بياني بتجديد التزام بنما باحترام حقوق الإنسان والأمن والحرية الفرد، وتعزيز منع نشوب النزاعات، والسلام والأمن والمشاركة في الحوار وبناء توافق الآراء بوصفها عوامل حافزة حقيقية للترويج لثقافة التسامح والسلام.

السيد ممدوحي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أشيد بالرئيسة وأسلافها على السعي بفعالية إلى تنفيذ هذه الولاية المهمة، التي عُهد بها إليها بموجب قرارات الجمعية العامة، من أجل مواصلة متابعة تحقيق ثقافة السلام، وتشجيع تعددية الأطراف والإسهام في إقامة عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف.

ومما لا شك فيه أن عقد جلسات من هذا النوع يتيح لنا فرصة فريدة للنظر في التحديات الملحة، وتسليط الضوء على الاتجاهات الناشئة التي تؤثر في تحقيق ثقافة السلام، وتمكين الجهات المعنية من تبادل الآراء بشأن سبل زيادة تعزيز السلام وإدامته من خلال تعددية الأطراف وإيجاد مزيد من الحلول السليمة والمناسبة للتحديات القائمة في هذا الصدد.

ونؤيد البيان الذي أُدلي به باسم حركة بلدان عدم الانحياز، لا سيما اقتراح الحركة الداعي إلى تخصيص يوم دولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام.

وأود أن أسلط الضوء بإيجاز على عدد من المسائل ذات أهمية خاصة.

إننا نشهد أن السيناريو العالمي الراهن يطرح تحديات هائلة في مجالي السلام والأمن. ولا تزال التهديدات والتحديات القائمة والجديدة والناشئة على الصعيدين الدولي والإقليمي تعوق الجهود التي تبذلها الدول لتعزيز السلام والأمن. ومما لا شك فيه أن اللجوء المتزايد إلى اتباع النهج الانفرادية يُعدّ أحد تلك التهديدات الرئيسية.

واليوم، على نحو ما قاله الأمين العام بحق، تتزايد فوضوية النظام العالمي، وأصبحت المبادئ الديمقراطية محاصرة، ويجري حاليا تقويض أسس سيادة القانون، وتتعرض تعددية الأطراف للهجوم في وقت نحن أحوج ما نكون إليها. والواقع أن التدابير المفروضة على نحو انفرادي، واستخدام القوة والتهديد باستخدامها وفرض الجزاءات القسرية الانفرادية كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة العامة الوطنية تعزى إلى افتقار واضح لنظام متعدد الأطراف ونظام عالمي عادل.

وفضلا عن ذلك، فإن شن اعتداءات عسكرية انفرادية، وتجاهل الحقائق التاريخية على أرض الواقع وتزايد خطر الإرهاب والتطرف العنيف، وهي الأسباب الجذرية لكل أزمة من أزمات الشرق الأوسط، تمثل مجمل أثر النزعة الانفرادية. ولا يمكن تجاهل أن الانسحاب من المنظمات الدولية، ولا سيما اليونسكو ومجلس حقوق الإنسان، فضلا عن الاتفاقات الدولية، مثل اتفاق باريس والاتفاق النووي الإيراني، هي من بين الأمثلة النمطية الأخرى لسياسات الأنانية المتمحورة حول الذات والنابعة من النزعة الانفرادية.

إن تهديد سيادة الدول واستقلالها وحرية التجارة والاستثمار ومنعها من ممارسة حقها في تقرير نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمحض إرادتها لن يفلح بعد الآن. قد تنجح سياسة الأنانية في البداية، ولكن مآلها الفشل في النهاية. وفي هذا الصدد، يجب أن نعالج التحديات التي تواجه السلام انطلاقاً من أسبابها الجذرية مباشرة. ولذلك، فإن ثمة حاجة للتحول إلى اتباع نهج ديمقراطي ومتوازن جديد.

ومن أجل معالجة التحديات الخطيرة الراهنة على الصعيد العالمي معالجة فعالة، ليست تعددية الأطراف خيارا فحسب، بل إنها الخيار الوحيد، وبطبيعة الحال، خيار مجدي وواقعي. إنها الخيار الواقعي والعملي الوحيد لمواجهة التحديات العالمية بصورة جماعية والسعي بروح من التعاون إلى تحقيق الأهداف العالمية المشتركة. والسبب بسيط: فبعض التحديات والتهديدات عبر الوطنية، مثل الإرهاب، لا تعرف الحدود. ومن ثم يتعذر على بلد واحد، أو مجموعة بلدان مهما كانت قوية، التصدي لها.

علينا أن نعزز تعددية أطراف حقيقية وفعالة وقوية. وأن نضمن أنها تقوم على الإدماج بدل الإقصاء والتعاون بدل المواجهة، والمساواة بدل عدم المساواة وسيادة القانون بدل سيادة القوة. علينا حل الخلافات بصورة سلمية وعادلة، لا عن طريق العنف والظلم. كما علينا السعي إلى تحقيق الصالح العام لجميع الدول، وليس أهداف دولة واحدة أو مجموعة من الدول. كما ينبغي ألا ننسى أنه لا بد لنا، من أجل تعزيز تعددية الأطراف، من الاستناد إلى الإنجازات الهامة التي حققناها وتفادي تكرار أخطائنا الكارثية ومآسينا السابقة.

وينبغي ألا نسمح بمواصلة انتهاج السياسات الانفرادية المتمحورة حول الذات على حساب إضعاف تعددية الأطراف. لا يمكننا أن نسمح، بل ينبغي لنا ألا نسمح باستمرار هذا الاتجاه المقلق للغاية من غير فتور، إذا ما أردنا أن تحكُم عالمنا سيادةُ القانون لا سيادة القوة، وإذا ما أردنا أن نظل فعلا أمما

متحدة، أمما اتحدت من أجل السلام وإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ولذلك، ينبغي أن نتصدى للتحديات المزمنة والناشئة التي تهدد تعددية الأطراف على نحو شامل وجدي وننشئ نظاما متعدد الأطراف يتم إصلاحه وتنشيطه ويتسم بالقوة والفعالية ويقوم على سيادة القانون والعدالة والمساواة والمساءلة.

وبالنظر إلى أن الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الدولية الأكثر تمثيلا، تمثل التعبير الأبلغ عن تعددية الأطراف، فإن جهودنا الرامية إلى تعزيز النظام المتعدد الأطراف ينبغي أن تتخذ من هذه المنظمة منطلقاً. هذا هو السبيل الذي يمكننا من خلاله أن نجعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع، وهو موضوع الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، التي دعا خلالها العديد من قادة العالم إلى دعم تعددية الأطراف وتعزيز دور الأمم المتحدة.

وهذا ما نحتاج إليه اليوم في قريتنا العالمية الوثيقة الترابط والتعاضد، حيث طبيعةُ التحديات وخطورتها وتعقيدها ونطاقها لم يسبق لها مثيل.

وهذا ما نحتاج للقيام به معا بحزم ومسؤولية. إنها مسؤوليتنا المشتركة.

في الختام، أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها صاحبة مبادرة مفهوم إيجاد عالم مناهض للعنف والتطرف، فإنها تقف على أهبة الاستعداد للتعاون بشكل مسؤول من أجل الاضطلاع بهذه المسؤولية. ونحن على استعداد تام للقيام بدور نشط في تعزيز تعددية الأطراف بوصفها الإطار المناسب لتوفير سبل مستدامة لمواجهة التحديات القائمة.

السيدة لهميري (المغرب) (*تكلمت بالفرنسية*): يسر وفد بلدي المشاركة في المناقشة المتعلقة بثقافة السلام، وهي قيمة عالمية يلتزم بها بلدي ويؤيدها تماما. ونحيط علما مع الارتياح بالتقرير السنوي للأمين العام (A/73/391) عن هذه المسألة، ونشكر مختلف الميسرين لمشاريع القرارات بشأن هذه المسألة التي سنعتمدها صباح اليوم.

بما أننا نعيش في عالم يتغير باستمرار، يجب علينا التكيف معه من خلال الاستجابات المشتركة المناسبة. وأصبحت الزيادة في عدد الصراعات الأيديولوجية والتعصب المتزايد والعزلة الثقافية والعنف والتطرف تشكل تحديات لنا جميعا ويجب أن تدفعنا إلى اتخاذ إجراءات جماعية فعالة. والمغرب، الذي يعتبر التنوع ثروة، عازم على تنفيذ طرق مبتكرة لضمان احترام التعددية الثقافية والدينية. وفي هذا الصدد، قام المغرب بعمل ملموس على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وعلى سبيل المثال، شرعنا على المستوى الوطني في عملية إصلاح ديني، بما في ذلك إصلاح نظام التعليم الديني ومراجعة المضمون الديني للكتب المدرسية.

ونحن مقتنعون بأن التعليم أداة رئيسية لضمان أن تزدهر ثقافة السلام في أذهان الرجال والنساء. ونشجع التعليم الديني المستنير والمعتدل الذي يستند إلى قيم التسامح. ومن أجل وقف التطرف، يوفر بلدي التعليم الذي يعزز السلام. وفي هذا الإطار، يقوم المغرب بتدريب الأئمة والمرشدات، الذين يتم استدعاؤهم للقيام بواجباتهم في المغرب والخارج، كما هو الحال في أفريقيا وأوروبا. وقد تم ترجمة هذا الالتزام إلى واقع من خلال إنشاء ”معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات“ في عام ٢٠١٥. وينبغي أن أشير إلى أن التزام الشباب والنساء أمر أساسي في مواجهة تغذية نزعة التطرف والعنف والتطرف، فضلا عن تعزيز التسامح واحترام الآخرين.

وتتمثل النقطة الثانية التي نرغب في التركيز عليها في الحوار. حيث يمكن للحوار أن يكون محليًا أو وطنياً أو إقليميًا أو عالميًا بطبيعته. وثقافة الحوار ضرورية للتعايش والعكس بالعكس. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها مختلف أصحاب المصلحة، ولا سيما جهود اليونسكو وتحالف الحضارات.

وكان من دواعي سرور المغرب استضافة الدورة الثانية من المؤتمر الدولي لحوار الثقافات والأديان، التي عُقدت خلال الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر في فاس بشأن موضوع ”الغيرية“. وقد أتاح ذلك فرصة لتقييم الإجراءات المتخذة لتنفيذ النداء الذي وُجه في فاس، وهو نداء أبرز الحاجة الملحة لإيجاد وسائل جديدة للتفاعل والتفاهم بين الحضارات. وخلال ذلك المؤتمر، دعا الملك محمد السادس إلى تطبيق نظام عالمي جديد للسلام، يقوم على مبادئ التعايش والقبول والتعددية والاختلاف. وفي أعقاب الاعتماد التاريخي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في مراكش، نعتقد أنه من المهم التأكيد على العلاقة بين قيم السلام والتسامح والتعايش وقضية الهجرة. وفي هذا الصدد، تتخذ المملكة المغربية نهجًا استباقيًا وإنسانيًا يستند إلى الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين.

قبل أن نختتم بياننا، نود أن نكرر التأكيد على أنه يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده وأن يواصل العمل من أجل الحفاظ على السلام والازدهار ويجب أن يضمن إقامة علاقات حسن جوار.

أخيرا، في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، سنحتفل بالذكرى السنوية العشرين للإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، ونأمل أن تمكننا هذه المناسبة من إجراء مناقشة صريحة وتقديم التزامات ملموسة والتفكير معا وبطريقة بنّاءة بشأن كيفية المضي قدمًا في تعزيز السلام والحوار والاحترام المتبادل.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشاريع القرارات A/73/L.43 و A/73/L.48 و A/73/L.52 و A/73/L.55. وقبل أن أعطي الكلمة لتعليل التصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد باغويل (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): بوصف الولايات المتحدة دولة متعددة الأعراق والثقافات والأديان، فإنها تعترف بأهمية الحوار والتفاهم والتعاون بين الأفراد من مختلف الخلفيات الدينية والثقافية. وتؤمن الولايات المتحدة بشدة بقيمة البرامج، بما في ذلك البرامج الجاري تنفيذها على مستوى منظومة الأمم المتحدة، لتشجيع ثقافة السلام وتعزيز العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ونرحب بالمبادرات، بما في ذلك المنتدى الرفيع المستوى المقبل، الذي سيعالج بشكل محدد الأسباب الجذرية للنزاعات من خلال تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب ونبذ العنف وإلقاء الضوء على الإسهامات الإيجابية للشباب. ونرحب أيضا بتحديث مشاريع القرارات لإظهار أهمية منع التطرف المصحوب بالعنف من أجل ثقافة السلام. وتتضمن خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف توصيات رئيسية للعمل الوقائي المتضافر من جانب المجتمع الدولي لمعالجة الظروف الكامنة التي تدفع الأفراد إلى التطرف والعنف. ويقوم الشباب بدور هام في الجهود المبذولة لمنع التطرف العنيف، وكذلك في مجال تعزيز السلام والأمن. ونرحب بالجهود الرامية إلى تعزيز إشراك الشباب في منع التطرف العنيف وفي تعزيز ثقافة السلام.

غير أنه فيما يتعلق باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، فقد ذكرنا في مناسبات عديدة أن لدينا مخاوف من أن كثرة الأيام الدولية تؤدي إلى إضعاف أي قيمة كامنة في تسليط الضوء على التطورات الدولية المشروعة أو الاحتفال بها أو القضايا الملحة ذات الطابع الدولي. ولا نرى أن هذا اليوم الدولي سيكون له أي تأثير ملموس فيما يتعلق بتعزيز الأهداف المتعددة الأطراف أو قضية السلام والأمن. ومن المؤكد أننا ندرك المفارقة المتمثلة في أن مشروع القرار A/73/L.48 اقترحته فنزويلا، التي يقودها نظام وحشي ينتهك التزاماته وواجباته الدولية المترتبة عليه في مجال حقوق الإنسان. ولهذه الأسباب، ندعو إلى إجراء تصويت، وسنصوت بـ”لا“ على مشروع القرار المعنون ”اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام“.

لقد كانت الولايات المتحدة دوما مؤيدا قويا للمؤسسات المتعددة الأطراف الفعالة. ومع ذلك، فإن العديد من المنظمات والاتفاقات المتعددة الأطراف تخذل الدول الأعضاء ذاتها التي أُنشئت من أجل خدمتها بشكل فعال، ولا ينبغي اعتبار تعددية الأطراف غاية في حد ذاتها.

وكما أكد وزير الخارجية، السيد بومبيو، مؤخرا في بروكسل، فإننا ندعم المؤسسات التي نعتقد أنه يمكن تحسينها، وهي المؤسسات التي تعمل من أجل تحقيق المصالح الأمريكية ومصالح الدول الأعضاء كافة لخدمة قيمنا المشتركة. وسنواصل العمل مع أصدقائنا وحلفائنا لتحقيق وعد المؤسسات المتعددة الأطراف الفعالة التي تخدم مواطنينا وقيمنا. وأقتبس من خطاب جورج مارشال أمام الجمعية العامة في عام ١٩٤٨:

”لا يمكن للمنظمات الدولية أن تحل محل الجهود الوطنية والشخصية أو المخيلة المحلية والفردية. ولا يمكن للعمل الدولي أن يحل محل المجهود الذاتي“.

السيد غريغوريان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرض موقف وفد أرمينيا إزاء مشروع القرار المعنون A/73/L.55 ”تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، والتفاهم والتعاون من أجل السلام“.

في البداية، يعرب وفد بلدي عن تقديرنا للميسرين على جهودهما للوصول بمشروع القرار إلى نتيجة ناجحة، وكذلك على نهجهما البناء في استيعاب بعض مقترحات أرمينيا أثناء المفاوضات.

إننا نتفق، كمدافعين متحمسين عن التعزيز المتواصل للحوار بين الأديان والثقافات، مع أغراض مشروع القرار. واعتراضنا على الفقرة الخامسة والعشرين من ديباجة مشروع القرار، التي تشير إلى حدث سمي بالمنتدى العالمي للحوار بين الثقافات باعتباره منبرا عالميا أساسيا لتعزيز الحوار بين الثقافات، يستند إلى أن بعض الدول الأعضاء درجت على تقاليد إساءة استخدام مختلف المحافل الدولية، ولا سيما تلك التي تنظم في بلدانها، وبالتالي تشويه مبادئ القانون الدولي والعناصر الأساسية لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية في الوقت الذي تنشر فيه خطاب الكراهية على مستوى الدولة.

ويؤسفنا، في ذلك الصدد، أن الحدث المشار إليه في الفقرة الخامسة والعشرين من ديباجة مشروع القرار، الذي يرمي إلى تعزيز تعددية الأطراف والحوار بين الثقافات، قد أسيء استخدامه من قبل البلد الذي استضافه للتلاعب بتجمع دولي وتحويله إلى أداة للدعاية. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي، عند تنظيم حدث دولي بشأن تعددية الأطراف والحوار بين الثقافات وتعزيز السلام، إيلاء الاعتبار الواجب كذلك لسجل البلد المضيف من حيث التقيد بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، فضلا عن حماية التراث الثقافي ذي الأهمية الدينية والتاريخية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للموقف قبل اعتماد مشروع القرار.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.43، المعنون ”متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/73/L.43، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية كذلك إلى مقدمي مشروع القرار: أذربيجان، والأرجنتين، وأرمينيا، وإريتريا، وأستراليا، وإستونيا، وإكوادور، وألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأيرلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، وبروني دار السلام، وبلغاريا، وبليز، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوروندي، والبوسنة والهرسك،

وبولندا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات+، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركمانستان، وتشاد، وتوغو، وتوفالو، وتونس، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر سليمان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجيبوتي، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، وشيلي، والصومال، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغامبيا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، والفلبين، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وفيجي، وفييت نام، وكازاخستان، والكاميرون، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، وكينيا، ولبنان، وليبيا، وليتوانيا، وليسوتو، ومالطة، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، والنرويج، والنيجر، والهند، وهنغاريا، واليابان، واليونان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/73/L.43؟

اعتمد مشروع القرار A/73/L.43 (القرار ١٢٦/٧٣)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.48 المعنون ”اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/73/L.48، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من مقدميه: الاتحاد الروسي، وبالاو، والسلفادور، والصين، وكندا، والنرويج.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غينيا، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام،

السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تيمور – ليشتي، توغو، تركيا، توفالو، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد مشروع القرار A/73/L.48 بأغلبية ١٤٤ صوتا مقابل صوتين (القرار ١٢٧/٧٣).

[بعد ذلك، أبلغ وفد نيكاراغوا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا].

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.52 المعنون ”التنوير والتسامح الديني“.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار A/73/L.52: الاتحاد الروسي، الإمارات العربية المتحدة، أوغندا، باكستان، البحرين، بنغلاديش، بنن، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، تشاد، توغو، تونس، الجزائر، جزر مارشال، جمهورية كوريا، جيبوتي، سان تومي وبرينسيبي، سري لانكا، سنغافورة، السودان، سورينام، العراق، عمان، غانا، الفلبين، قطر، الكاميرون، كمبوديا، كندا، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، ميانمار، النيجر، اليابان

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/73/L.52 ؟

اعتمد مشروع القرار A/73/L.52 (القرار ١٢٨/٧٣).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.55 المعنون ”تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، والتفاهم والتعاون من أجل السلام“

وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار A/73/L.55: إريتريا، إكوادور، إندونيسيا، أوزبكستان، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، بنما، بنن، بوركينا فاسو، بوروندي، بولندا، بيرو، بيلاروس، تركيا، تشاد، توغو، تيمور – ليشتي، الجزائر، جيبوتي، ساموا، سلوفينيا، سنغافورة، السودان، سورينام، العراق، عمان، غانا، غواتيمالا، غينيا، فنزويلا (جمهورية — البوليفارية)، قيرغيزستان، الكاميرون، كمبوديا، كندا، ماليزيا، مصر، المغرب، ميانمار، النمسا، النيجر، هنغاريا، اليابان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/73/L.55 ؟

اعتمد مشروع القرار A/73/L.55 (القرار ١٢٩/٧٣).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للراغبين في الكلام تعليلا للتصويت أو شرحا للموقف بشأن القرار الذي اعتمد للتو، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد تشارواث (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، الجبل الأسود وألبانيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل لعضوية الاتحاد البوسنة والهرسك، فضلا عن جمهورية مولدوفا.

أولا، أود أن أعلل تصويتنا على القرار ١٢٧/٧٣ بشأن اليوم الدولي للتعددية والدبلوماسية من أجل السلام. في وقت يواجه فيه النظام الدولي القائم على القواعد تحديا متزايدا، فإننا نولي أهمية كبيرة لتأكيد تأييدنا الجماعي لتعددية الأطراف والاستفادة من النداء القوي إلى تعزيز النظام المتعدد الأطراف من جانب زعمائنا خلال المناقشة العامة المعقودة في أيلول/سبتمبر.

وينشأ التزام أوروبا بتعددية الأطراف وأن تكون الأمم المتحدة محورا لها من قيمنا ومعتقداتنا، بيد أنه أمر واقعي أيضا. وتقتضي التهديدات المعقدة التي نشهدها اليوم استجابات واضحة ومعقدة أيضا. ولا يمكننا إلا بالعمل معا إحداث أثر حقيقي على ضمان تحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي. ولا يمكننا إلا بالعمل معا تحقيق هدف توفير التعليم للجميع والمساواة بين الجنسين، فضلا عن تحقيق الالتزام بمبدأ عدم السماح بتخلف أحد عن الركب.

ويظل الاتحاد الأوروبي مؤيدا قويا للحوار والتعاون. وسنواصل لذلك السبب، الدفاع عن الدبلوماسية المتعددة الأطراف وما حققته من إنجازات: من الاتفاق النووي الإيراني إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، علاوة على دعمنا للعمل الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها. ونرحب بالجهود التي يبذلها الميسرون في السعي لمراعاة شواغل الاتحاد الأوروبي أثناء المفاوضات بشأن مشروع القرار، والتي أعرب فيها الاتحاد الأوروبي عن رأيه المعارض من حيث المبدأ العام لكثرة الأيام الدولية. ونرى أن أكثر الطرق فعالية لتعزيز تعددية الأطراف تكمن في التزاماتنا وأفعالنا.

وما زلنا نرى علاوة على ذلك أن استهداف مجموعة واحدة في القرار يتعارض مع مبدأ تعددية الأطراف. ونلاحظ أن الإعلان السياسي الصادر عن حركة عدم الانحياز على النحو المشار إليه في القرار، يتضمن عناصر غير مواتية لتعددية الأطراف أيضا. ومع ذلك قررنا التصويت مؤيدين لمشروع القرار انطلاقا من روح الحوار والتعاون، اللذين أشرنا إليهما للتو، آخذين في الاعتبار الموضوع الرئيسي للقرار. وما زلنا على استعداد للتعاون بشكل بناء مع جميع الشركاء في السعي لاتباع نهج توافقي دعما لتعددية الأطراف.

وأود أن أنتقل الآن إلى القرار ١٢٨/٧٣ بشأن التنوير والتسامح الديني. لقد تأسس الاتحاد الأوروبي على قيم عدم التمييز والتسامح واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير والحق في حرية الفكر والوجدان والدين أو المعتقد. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز وحماية حرية الدين أو المعتقد بوصفها حقاً من حقوق الإنسان العالمية والقضاء على التمييز على أساس الدين أو المعتقد هي من الأولويات الرئيسية للاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان. ولهذه الأسباب، ما فتئ الاتحاد الأوروبي منذ عدد من السنوات مقدماً رئيسياً للقرار السنوي المتعلق بحرية الدين أو المعتقد.

ولطالما أقرّ الاتحاد الأوروبي بالقيمة الكبيرة والدور الحاسم للتعليم في تعزيز التفاهم والتسامح وعدم التمييز والاحترام في جميع المسائل المتعلقة بحرية الدين أو المعتقد، الأمر الذي أُبرز في مشروع قرار هذا العام بشأن حرية الدين أو المعتقد (A/73/589/Add.2) وفي مبادئنا التوجيهية المتعلقة بتعزيز وحماية حرية الدين أو المعتقد.

وفي هذا الصدد، نرحّب بتركيز القرار ١٢٨/٧٣ على التعليم كأداة للتشجيع على التسامح الديني ونواصل دعم الجهود التي تبذلها الدول من أجل التشجيع، في المجتمع على نطاق أوسع، على معرفة تنوع الأديان والمعتقدات والتاريخ والتقاليد واللغات والثقافات للأقليات الدينية العديدة الموجودة في نطاق ولايتها القضائية. كما نُقدّر عملية التفاوض المفتوحة والتعاونية، التي نعتقد أنها تتمثّل بصورة إيجابية في القرار ١٢٨/٧٣، ونودّ أن نشكر وفد أوزبكستان على النهج المنفتح والبنّاء الذي انتهجه.

ومع ذلك، لا يؤيّد الاتحاد الأوروبي تكاثر القرارات كمبدأ عام وبالتالي لم يكن في موقع المشاركة في تقديم ذاك القرار، الذي تغطي القرارات القائمة بالفعل موضوعه بالتفصيل. ومع ذلك، فإننا لا نزال ملتزمين التزاماً قوياً بتعزيز الجهود لمكافحة التعصب الديني، ولهذا السبب، انضمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى توافق الآراء بشأن القرار ١٢٨/٧٣.

السيد باغويل (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): فيما يتعلق باتخاذ القرار ١٢٩/٧٣، بشأن تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، والقرار ١٢٨/٧٣ بشأن التنوير والتسامح الديني، تؤيد الولايات المتحدة بقوة الجهود لتعزيز الحوار والتعاون بين الأديان والثقافات. ومع ذلك، وعلى الرغم من أننا انضممنا إلى توافق الآراء بشأن تلك القرارات، فإننا نغتنم هذه الفرصة لتوضيح بعض النقاط الهامة.

تدعم الولايات المتحدة بقوة حرية التعبير وحرية الدين أو المعتقد. ونعارض أي محاولات للحد دون وجه حق من ممارسة هذه الحريات الأساسية، وبالتالي ننأى بأنفسنا عن النص الجديد للقرارين الذي يجري التفاوض بشأنه هذا العام والذي يوحي بأن حماية حرية التعبير تتعارض وحرية الدين أو المعتقد. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن حماية حرية الدين وحرية التعبير تعزز الاحترام المتبادل والتعددية وهي أساسية للكرامة الإنسانية ولمجتمع مدني قوي. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن جميع الناس ينبغي أن يكونوا أحراراً في اختيار دينهم وممارسته، استناداً إلى اقتناع العقل والقلب. وتؤدي الحرية الدينية دوراً هاماً في المجتمع وهي حاسمة الأهمية في إيجاد مجتمعات تتسم بالتسامح والاحترام حيث يتضاءل معنى القوالب النمطية السلبية. وبدلاً من السعي لوضع القيود على التعبير للتعامل مع التعصب، تناصر الولايات المتحدة الحماية القوية للتعبير، فضلاً عن إنفاذ الأنظمة القانونية الملائمة التي تتناول أعمال التمييز وجرائم الكراهية.

وتؤمن الولايات المتحدة بقوة بالعمل معاً من أجل إقامة عالم أكثر أمناً وسلاماً عن طريق تعزيز العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفيما يتعلق بالاحتجاج بالاعتدال، يساورنا القلق من أن تنفيذ البرامج والسياسات التي تركز على الاعتدال يمكن أن يُساء استخدامه. ونشعر بالقلق، على وجه الخصوص، من أن هذه البرامج والسياسات يمكن أن تقوّض التمتع بحريات التعبير والفكر والضمير والدين أو المعتقد.

وفيما يتعلق بالإشارات إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الواردة في القرار ١٢٨/٧٣، فقد تناولنا شواغلنا بشأن تلك الإشارات في شرح عام للموقف أدلينا به في اللجنة الثانية في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر وفي شرح للموقف أدلينا به في الجمعية العامة (انظر A/73/PV.44) بشأن القرار ٢٤/٧٣، المعنون ”الرياضة باعتبارها عاملاً مساعداً لتحقيق التنمية المستدامة“، والذي اتُّخذ في ٣ كانون الأول/ديسمبر في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال.

السيد مارغاريان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرض موقفنا بشأن القرار ١٢٧/٧٣، المعنون ”اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام“. تود أرمينيا أن تؤكد مجدداً دعمها لتعددية الأطراف والتزامها بها بوصفها أداة فعالة لمعالجة المسائل المعقدة المتصلة بالتحديات التي يواجهها العالم اليوم. ونسلّم بأهمية تعددية الأطراف والدبلوماسية في النهوض بالتنمية المستدامة والسلام والأمن وحقوق الإنسان. إن إعادة الروح الإنسانية، والحفاظ على السلام واحترام الكرامة الإنسانية هي من الأولويات الهامة، والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الجهود المتضافرة والاستجابة المنسقة. وإجمالاً، ينبغي لنا جميعاً أن نفعل المزيد من أجل المساعدة في تخفيف حدة الحالات التي تنطوي على أزمات تتعرّض فيها حقوق الإنسان الأساسية، بما فيها الحق في الحياة، إلى تحدٍّ متزايد، الأمر الذي يتطلب زيادة التركيز على قدرة المؤسسات المتعددة الأطراف على تقديم استجابة كافية.

إن تاريخ ٢٤ نيسان/أبريل، الذي حددته حركة بلدان عدم الانحياز ليكون اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، يكتسي أهمية حاسمة لأرمينيا والشعب الأرمني، لأنه يحمل معنى هاماً ويمسّ حساسيات خاصة لدى كل الأرمن. إنه اليوم الذي يحيي فيه الشعب الأرمني وأصدقاؤه في أنحاء العالم ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية الأرمنية. إن الإبادة الجماعية للأرمن مثال واضح يدعو إلى تشجيع وتعزيز الوقاية والالتزام الجماعي بالإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وكرامة الإنسان وقدره. وهو يذكّرنا بأن الإفلات من العقاب يولّد تكرار الجريمة. وهو يبيّن أيضاً ما حدث قبل ١٠٠ عام، عندما فشل المجتمع الدولي في تقديم قدرٍ كافٍ من الاستجابة والحماية الدولية في غياب مؤسسات متعددة الأطراف ذات فعالية.

وتتحمل أرمينيا اليوم، كدولة، واجب العمل داخل الأطر المتعددة الأطراف للتعاون من أجل منع الفظائع في المستقبل. وإن أرمينيا عاقدة العزم على مواصلة الإسهام في الجهود المتعددة الأطراف لتعزيز الوقاية، بما في ذلك منع التمييز القائم على الهوية والفظائع الجماعية وجريمة الإبادة الجماعية، بوصفها من المهام الهامة للأمم المتحدة. وقد كان اتخاذ القرار ٣٢٣/٦٩ في عام ٢٠١٥، بتحديد يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر بوصفه اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة، تعبيراً قوياً عن تعددية الأطراف. ويصادف هذا العام أيضاً الذكرى السنوية السبعين لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهما معلم آخر لإعادة تأكيد تصميمنا الجماعي على مكافحة الإفلات من العقاب ومنع تكرار المعاناة الإنسانية.

ويحدونا الأمل في أن تحديد اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام سيصبح إسهاماً هاماً في تعزيز التعاون العالمي من أجل السلام والتنمية وحقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والعالمي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت أو شرح الموقف.

وقد طلب ممثل أذربيجان الإدلاء ببيان في إطار ممارسة حق الرد. وأود أن أذكِّر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول و ٥ دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تُدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد موساييف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): لا شيء يفاجئنا في التعليقات غير المناسبة وغير ذات الصلة بالموضوع التي أدلى بها وفد أرمينيا في الجلسة العامة اليوم.

في الواقع، إن أهداف ثقافة السلام غريبة على أرمينيا. وإلا، ما أصبحت دولة أحادية العرق على نحو فريد نتيجة سياستها الثابتة المتمثلة في الاستبعاد والتمييز وعدم التوافق على أسس عرقية ودينية.

وفي حين تعرقل الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان وتتحدى مختلف المبادرات العالمية في هذا الصدد، ليس إلا بسبب علاقتها مع أذربيجان، فقد أظهرت أرمينيا أن فرص المشاركة بحسن نية في الجهود الجارية من أجل إيجاد حل للنزاع في أقرب وقت ممكن بعيدة المنال. إن التعليقات التي أدلى بها ممثل أرمينيا بشأن حقوق الإنسان وما يسمى بدعاية نشر الكراهية دون مستوى أي انتقاد. لقد أعربت هيئات الأمم المتحدة المعنية وغيرها من المنظمات الدولية أكثر من مرة عن قلقها الشديد إزاء روح التعصب السائدة في أرمينيا. وإنني على ثقة من أن المجتمع الدولي سيكون أكثر اهتماما بالاستماع لبيان من وفد أرمينيا عن المشاكل الحقيقية التي تواجه البلد وشعبه في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية من الاستماع إلى تعليقاته بشأن حقوق الإنسان في أماكن أخرى.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بهذا تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند ١٥ من جدول الأعمال.

البند ١١٦ من جدول الأعمال (*تابع*)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى

(أ) **انتخاب أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق**

مذكرة من الأمين العام (A/73/608)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): عملا بمقرر الجمعية العامة ٤٢/٤٥٠، المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، وبناء على ترشيح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تنتخب الجمعية أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق.

معروض على الجمعية الوثيقة A/73/608، التي تتضمن ترشيحات قدمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لملء الشواغر التي ستنشأ في اللجنة نتيجة لانتهاء مدة عضوية الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وبيرو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزمبابوي، وفرنسا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

ويجوز إعادة انتخاب تلك الدول على الفور. وأود أن أذكر الأعضاء بأنه، بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ستظل الدول التالية أعضاء في اللجنة: إريتريا، وألمانيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، والبرتغال، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبيلاروس، وتشاد، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، والسنغال، وشيلي، والصين، والكاميرون، وكوبا، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهايتي، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. وعليه، فإن الدول الـ ٢٦ تلك غير مؤهلة لهذه الانتخابات.

أود الآن أن أبلغ الأعضاء بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي رشح الدول التالية: إثيوبيا، وأنغولا لشغل المقعدين عن الدول الأفريقية؛ الاتحاد الروسي لشغل المقعد عن دول أوروبا الشرقية؛ الأرجنتين لشغل أحد المقعدين عن دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وفرنسا لشغل أحد المقعدين عن دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

ووفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، تجرى جميع الانتخابات بالاقتراع السري. ومع ذلك، أود أن أذكر بالفقرة ١٦ من المقرر ٣٤/٤٠١، التي تقرر بموجبها أن تصبح قاعدة ممارسة الاستغناء عن إجراء اقتراع سري لانتخابات أعضاء الهيئات الفرعية حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب ملؤها، ما لم يطلب أحد الوفود صراحة إجراء التصويت في انتخاب بعينه.

ونظرا لعدم تقديم طلب من هذا القبيل، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر الشروع في الانتخاب على أساس الاستغناء عن إجراء الاقتراع السري؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): إن عدد الدول المرشحة من بين الدول الأفريقية، ودول أوروبا الشرقية، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى يساوي أو يقل عن عدد المقاعد الواجب ملؤها في كل مجموعة من تلك المجموعات.

وبالتالي هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إعلان الدول التي رشحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهي الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأرجنتين، وأنغولا، وفرنسا، أعضاء منتخبين في لجنة البرنامج والتنسيق لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ الدول التي انتخبت من فورها أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق. أود أن أذكر الأعضاء بأنه لا يزال هناك مقعدان شاغران لفترة عضوية تبدأ من تاريخ انتخاب الجمعية العامة: عضو واحد من دول

أوروبا الغربية ودول أخرى لفترة عضوية تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وعضو واحد من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لفترة عضوية تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

ويذكر الأعضاء أيضا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أرجأ ترشيح عضو واحد من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وعضو واحد من دول أوروبا الغربية ودول أخرى، لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. وسيكون بوسع الجمعية أن تبت في هذين الشاغرين لدى تلقي الترشيحات من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

بهذا نكون قد اختتمنا المرحلة الحالية من النظر في البند الفرعي (أ) من البند ١١٦ من جدول الأعمال.

البند ١١٧ من جدول الأعمال (*تابع*)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(هـ) تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات

مذكرة من الأمين العام (A/73/107)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على الجمعية العامة مذكرة من الأمين العام، ترد في الوثيقة A/73/107. على النحو المشار إليه في الوثيقة، وبالنظر إلى أن مدة عضوية ممثلي إكوادور وألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية وغانا وغيانا وليبريا وهنغاريا تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، سيلزم أن يُعيِّن رئيس الجمعية العامة سبعة أعضاء لملء الشواغر التي ستترتب على ذلك. وسيعمل هؤلاء الأعضاء لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. عليه، وبعد التشاور مع رؤساء مجموعات الدول الأفريقية، ودول أوروبا الشرقية، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى، عين رئيس الجمعية العامة إكوادور، ألمانيا، غانا، غيانا، السنغال وأوكرانيا لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة قد أحاطت علما بهذه التعيينات؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكر الجمعية العامة بأنه لا يزال هناك مقعد واحد شاغر يتعين شغله من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وإنني أحث المجموعة على تقديم مرشحها في أقرب وقت ممكن.

اختتمت الجمعية العامة بذلك هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (هـ) من البند ١١٧ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.